

جامعة البليدة 02

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام



محاضرات في منهجية البحث العلمي

مقدمة لطبة السنة الثانية حقوق

الأستاذ إبراهيم بوخضرة

أستاذ محاضر أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة 02

السنة الدراسية 2022/2021

مقدمة:

تعد منهجية البحث العلمي أهم أداة يحتاجها الطالب الباحث خلال مشواره الدراسي، خصوصاً المقبلين منهم على إعداد مذكرات التخرج لذلك وجب توضيح أبجديات البحث العلمي وكيفية إعداد المذكرة والقواعد التي تحكم الطالب الباحث في ذلك، وفي هذا الإطار آليات أن أضع بين يدي طلبة السنة الثانية ليسانس هذه المحاضرات لتكون معيناً لهم في سبيل إعداد مذكراتهم.

وقد التزمت فيها بالمقرر ولكن في الوقت نفسه حاولت التركيز على أهم ما يمكن أن يعين الطالب الباحث في هذه المرحلة من مشواره الدراسي.

وعليه فقد ركزت بشكل واضح على أهم الأساسيات في إعداد المذكرة من حسن اختيار الموضوع والتعامل مع تحديد وضبط الإشكال وبينت كذلك طرق الاقتباس وكيفية ذلك من عزو الأقوال إلى أصحابها، وتجنب السرقات العلمية بهدف عدم الوقوع فيها.

إن إخراج البحث شكلاً وتحريراً يتطلب من الباحث جهداً تنظيمياً، ودقة لغوية، ذلك أن العمل العلمي ينبغي أن يظهر في حلة تليق بجلال العلم وقيمة طلبه، ومكانة طالبه على اختلاف المستوى أو الدرجة العلمية (بحث تخرج، ماستر، أو دكتوراه)

كما يجب التأكد من أن الباحث، في كل المراحل، قد تدرب على مهارات البحث وأتقنها، أما في مرحلة الدكتوراه فعلى الباحث أن يتحرى أصالة وجدة المشكلة أو الموضوع البحثي، حتى يصل إلى نتائج بحثية جديدة تضاف إلى البناء المعرفي لمجال دراسته، أو تسهم في حل مشكلة في واقع مجاله، أو تبرز علاقات جديدة لم تكن معلومة بين عناصر موضوعه البحثي.

وعليه فقد ضمنت هذه المجموعة من المحاضرات أربعة فصول، فصل أول وتطرق فيه إلى مفهوم منهجية البحث العلمي من تعريفه وأدواته، وفصل ثان وتناولت فيه أساسيات إعداد المذكرة، من اختيار الموضوع إلى جمع المصادر وكذا إعداد الخطة، وفصل ثالث وتطرق فيه إلى القواعد العامة التي تحكم إعداد المذكرات من الصياغة إلى الاقتباس إلى التوثيق إلى التهميش وكذا المقدمة وفصل رابع تضمن التعليق على الأحكام والقرارات القضائية وكذا كيفية التعليق على النصوص القانونية.

الفصل الأول

مفهوم منهجية البحث العلمي

المبحث الأول

تعريف منهجية البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف المنهج لغة واصطلاحاً

أولاً: المنهج لغة

النَّهْجُ الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ، وَنَهَجَ الْأَمْرُ وَأَنْهَجَ: وَضَحَ، وَمَنْهَجُ الطَّرِيقِ وَمِنْهَاجُهُ¹، قال تعالى: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً)²، واستتهج الطريق صار نهجا كأنهـج فلان سبيل فلان سلك مسلكه³

فالمنهج في اللغة هو الطريق الواضح، الذي لا يتيه سالكه، بل يصل إلى غايته من ورائه مباشرة، بلا التواء ولا تعرج، وعليه يمكن القول إن المنهج هو الطريق المادي المعروف أو هو الطريق المعنوي الواضح الذي يتم الانطلاق فيه من نقطة البدء إلى نقطة الختام، من أجل إنجاز عمل معين.

وهذا التعريف اللغوي يصدق على معنى المنهجية باعتبارها طريقاً للبحث العلمي، حيث يستهدف معرفة بعض الحقائق المجهولة، انطلاقاً من نقطة البدء التي هي الحقائق المعلومة في نطاق البحث المعين، إلى نقطة الختام والتي هي إزاحة الستار عن الحقائق المجهولة، وبيان الجهد الذي بذله الباحث عبر عمليات البحث المختلفة.

1- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، ط03، 1414هـ، ص 245.

2- المائدة الآية 48.

3- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثامنة، 2005م، ص 208.

ثانياً: المنهج اصطلاحاً

مصطلح المنهجية نسبة إلى المنهج، فعرف بعضهم المنهج اصطلاحاً بأنه: "طريقة تنظيم المعلومات، بحيث يكون عرضها عرضاً منطقياً سليماً، متدرجاً بالقارئ من السهل إلى الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول، منتقلاً من المسلمات إلى المسائل المختلف فيها، متوخياً في كل ذلك انسجام الأفكار وترابطها"¹

ونلاحظ أن هذا التعريف، يهتم خاصة بعملية بيان وتسجيل الجهد الذي قام به الباحث، عبر عملية البحث كلها، وهو كما رأينا الخطوة الأخيرة من البحث، أو البحث في وضعه النهائي.

وعرف بعضهم المنهج على أنه "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"².

وهذا التعريف، يبدو من خلاله أن المنهج هو عبارة عن محتوى علمي أو فكري أو نظري بحث، يعني هو مجموعة أفكار، تعيننا إلى الوصول لأفكار جديدة، أو نبرهن بها على أفكارنا الجديدة، ولا شك أن هذا قصر للمنهج على نطاق جزئي من عملية البحث، لأن البحث ليس معنياً بالأفكار والثمرات العلمية التي يصل إليها الباحث فقط، وإنما يدور محور اهتمامه على كل الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الباحث، منذ أن زرعت في نفسه الرغبة في معرفة حقيقة ظاهرة معينة، وإلى أن يتسنى له تحقيق هذه المعرفة، عبر خطوات ومراحل مختلفة، وبتوظيف خبرات

1- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، 1977م ص06.

2- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1994م، ص

معينة يكتسبها شيئاً فشيئاً من خلال ممارسته العلمية، وإلى أن يعد تقريراً يشمل كل أنواع النشاط التي قام بها¹.

إن التعريف المناسب للمنهج، والذي يتجاوب مع دلالاته اللغوية، كما يتجاوب مع دلالاته الواقعية، باعتباره جهداً متكاملًا يبذله الباحث من أجل تحقيق هدف معين، هو التعريف التالي:

«المنهج خطة يتبعها الباحث، تتضمن برنامجاً للأعمال والنشاطات المرتبة، من أجل حل مشكلة البحث الذي يقوم به، وكتب مناهج البحث ومؤلفاته، إنما تستهدف في المقام الأول إعانة الباحث المبتدئ على رسم معالم الخطة التي ينبغي أن يتبعها في طريقه نحو كتابة بحثه».

ثالثاً: أنواع المناهج

أنواع المناهج التي نقصدها في هذا المقام هي الطرق التي يسلكها الباحث في سبيل تحقيق مراده وهي كالتالي:

- منهج ربما استفاده الباحث من كتب مناهج البحث، يمنحه تصوراً نظرياً عاماً وخطة عملية يسلكها في طريق إنجاز بحثه.
- ومنهج واقعي قد سلكه الباحث فعلاً².

ولا ريب أن (المنهج الواقعي) هو الأغنى من جهة ومن جهة أخرى فإنه يعد امتحاناً للطالب قصد توظيف مكتسباته فيما يخص المنهجية، لأنه يتضمن الخبرات الغنية التي اكتسبها الباحث، عبر تفاعله مع مفردات بحثه، وهذا المنهج الواقعي

1- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي، التصميم المنهج والإجراءات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، دت، ص 77.

2- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط9، 1996م، ص23.

سيكون خير رصيد يعول عليه الباحث فيما بعد، من أجل بناء خطة نظرية أكثر إحكاماً.

والفارق بين هذين المعنيين هو الفارق بين الفكرة في الذهن وتجسيدها في الواقع، وهو الفارق بين الخطة الرياضية وواقع المباراة.

وليس بين هذين الشقين من تناقض، فكلاهما يعتبران حاجة إنسانية ملحة، فالإنسان بحاجة إلى رؤية توطر نشاطه، حتى يكون نشاطاً فاعلاً حيويّاً وإنسانياً، فهكذا نلمح إذن أن العلاقة بين الخطة المنهجية المسبقة، والخطة المنهجية الواقعية، هي علاقة بين السبب والنتيجة.

وباختصار يمكن القول أن المنهج هو الخريطة التي يهتدي بها الباحث في طريقه نحو تحقيق هدفه من وراء البحث.

المطلب الثاني: تعريف البحث العلمي

الفرع الأول: تعريف البحث لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف البحث لغة

البحث مصدر من الفعل بحث أي فتش و فحص و يعني الفحص و التفتيش¹ و منه قوله تعالى (فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه)² قال ابن المنظور: "البحث طلبك الشيء في التراب، بحثه يبحثه بحثاً و ابتحثه"³، قال أبو هلال العسكري "وأصله أن يبحث التراب عن شيء يطلبه فالطلب يكون لذلك و لغيره، وقيل فلان يبحث عن الأمور، تشبيهاً بمن يبحث في

1 - الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص42

2 - سورة المائدة، الآية 31

3 - ابن منظور الإفرقي، لسان العرب، مرجع سابق، ص114.

التراب لاستخراج شيء¹، و يطلق البحث أيضا على السؤال عن الشيء و الاستخبار عنه².

ثانيا: تعريف البحث اصطلاحاً

عرف البحث في الاصطلاح عدة تعريفات نوردتها فيما يلي:

أن البحث هو: " الجهد الذي يبذله الباحث، تفتيشاً و تحقيقاً و تنقيباً و تحليلاً و نقداً و مقارنة في موضوع ما بغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها و ليس للبرهنة على كل شيء أو إثبات أمر ما أو تأييد رأي ما يتفق و رؤيته و ميله".³

وعرف بأنه: « دراسةً مبنيةً على تقصيٍ وتتبعٍ، لموضوعٍ معينٍ، وفق منهجٍ خاصٍّ؛ لتحقيق هدفٍ معينٍ»⁴.

وعرف أيضا بأنه: « بذل الجهد في موضوع ما و جمع المسائل التي تتصل به»⁵.

وعرف أيضا بأنه: « طريقة منظمة، أو فحص استفساري منظم للاكتشاف حقائق جديدة والتثبت من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط فيما بينها أو القوانين التي تحكمها»⁶.

1 - العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم و الثقافة، مصر، القاهرة، (دط)، (دت)، ص289

2 - المصدر نفسه، ص 289.

3 - مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط2، 1998م، ص12.

4- عبد العزيز الربيع، البحث العلمي حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته السعودية، ط 3، 2004م، ص33.

5 - إبراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، دط، ص 40.

6 - فوزي غرابيية، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية، الجامعة الأردنية، دط، 1977م ص5.

وعرف بأنه: « محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم»¹.

وعرف أيضا بأنه: "استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي."²

فكل هذه التعاريف تدور حول معنى واحد ألا وهو: أن البحث وسيلة للتقصي المنظم و الدقيق يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق تساهم في حل مشكلات ما.

الفرع الثاني: تعريف العلم لغة واصطلاحا

أولا: تعريف العلم لغة

العلم بمعنى المعرفة، وعلم بالشيء شعر به يقال: ما علمت بالخبر أي ما شعرت به، وهو من الفعل علم يقال علمت الشيء اعلمه علما أي عرفتة، ويقال تعلم بمعنى أنقن، وعلم الرجل علما، أي حصلت له حقيقة العلم وعلم الشيء يعلمه علما عرفة³.

و يأتي أيضا بمعنى "اليقين" يقال علم يعلم إذا تيقن، جاء في قوله تعالى: (مما عرفوا من الحق)⁴، أي: علموا، وقوله تعالى أيضا (لا تعلمونهم الله يعلمهم)⁵، أي: لا تعرفونهم الله يعرفهم، و لفظ "العلمي" نسبة إلى العلم.

1 - ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه و أساليبه، و إجراءاته بيت الأفكار الدولية، الأردن عمان، دط، دت، ص 17.

2 - الدويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط2000، م1، ص68.

3- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، مرجع سابق، ص485.

4- سورة المائدة، الآية 85.

5- سورة الأنفال، الآية 60.

ثانيا: تعريف العلم اصطلاحا

عرفه ابن الحزم: «و العلم هو تيقن الشيء على ما هو عليه إما عن برهان ضروري موصل إلى تيقنه كذلك و إما أول بالحس أو ببديهة العقل و إما حادث عن أول»¹.

وعرفه الجرجاني بقوله: «الاعتقاد الجازم المطابق للواقع». وأورد تعريفا آخر للعلم بأنه: « وصول النفس إلى معنى الشيء»².

وعرف أيضا بأنه: « نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة الطبيعية»³.

وعرف أيضا بأنه: « طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه لحل مشكلات الإنسان في مجالات متعددة»⁴.

وعرف أيضا بأنه: « المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول المشكلات التي تؤرق البشرية و تحيرها»⁵.

من هذه التعريفات يتبين لنا أن "البحث العلمي" لكي يكون علميا يجب أن تكون الطريقة المتبعة فيه علمية وأن تكون موضوعية، ومن أول خطوة يبدأ بها الباحث إلى آخر خطوة ينتهي إليها، و هذه الخطوات تتعلق أولا بالتعرف و التحديد

1- الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت لبنان، ط1، دت، ج2، ص427.

2- الجوهرى، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، ج5، ص1990.

3- الربيعة عبد العزيز بن عبد الرحمان، البحث العلمي حقيقته ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط6، 2012م، ج1، ص22.

4- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل، الأردن، عمان، ط2، 1999م، ص11.

5- محمد عبيدات و محمد أبو نصار، المرجع نفسه، ص 18.

لما يجب بحثه، وتنتهي باكتشاف الحقائق و التأكد من صحة النتائج المتوصل إليها.

وعليه، فالبحث العلمي هو: «دراسة مبنية على تقص و تتبع لموضوع معين، وفق منهج خاص لتحقيق هدف معين من إضافة جديد أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي».

المبحث الثاني

أنواع البحث العلمي

تتنوع البحوث إلى عدة أنواع، بحسب المجال الذي تجري فيه هذه البحوث، وبحسب شكل البحث.

المطلب الأول: تقسيم البحث باعتبار أسلوبه ونهجه المتبع

أولاً: البحث التاريخي

و هو البحث الذي يعتمد على الأسلوب التاريخي الذي يقوم على جمع الوثائق، كالسجلات التاريخية و الآثار و ما هو مرتبط بالماضي و أحداثه، و التي تعتبر مصادر غير مباشر كانت موجودة عبر التاريخ، و قد يدرس هذا النوع من البحوث: "الظواهر الحاضرة من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتطورات التي مرت عليها و العوامل التي أدت إلى تكوينها بالشكل الحالي¹، و هذا النوع من البحوث يعتمد بالأساس على خطوات البحث العلمي في دراسته للمشكلة، فالباحث يحدد المشكلة و يضع لها الفروض و يجمع لها المعلومات للوصول إلى النتائج.

1- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، المرجع السابق، ص173.

ويعتمد الباحث في البحوث التاريخية على المصادر التاريخية، سواء كانت أولية، كالسجلات و الوثائق و الأشخاص و الآثار، أو ثانوية ككتابات المؤرخين و الباحثين. وتبقى المعرفة التاريخية معرفة جزئية، بسبب طبيعة المصادر التاريخية التي قد لا تعطي دراسة دقيقة وكاملة للحقيقة التاريخية.

ثانيا: البحث الوصفي

و يقصد به البحث الذي يقوم على وصف الظواهر المراد دراستها و جمع معلومات دقيقة عنها، و هو يعتمد على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا، ولا يكتفي بوصف الظاهرة، بل يهدف أيضا إلى الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع و تطويره، و فهم العلاقة بين الظواهر المدروسة وغيرها من الظواهر الأخرى¹.

و يعتبر الواقع هو المصدر الأساسي لهذا النوع من البحوث الذي يريد أن يدرس ظاهرة كالهجرة مثلا فانه ينطلق من الواقع، ويعتبر مجتمع المهاجرين هو مصدر المعلومات و البيانات.

ثالثا: البحث التجريبي

و هو البحث الذي يعتمد على المنهج التجريبي و يستخدم التجربة في إثبات الفروض، أو إثبات الفروض عن طريق التجريب ولا يتوقف البحث التجريبي عند معطيات الواقع كما هو الشأن بالنسبة للبحث الوصفي، بل يحاول الباحث إعادة تشكيل هذه المعطيات عن طريق إدخال تغييرات عليها و قياس اثر هذه التغييرات و ما تحدثه من نتائج فهو يقوم بسلسلة من الإجراءات كجمع العينات، وإخضاعها

1- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، المرجع السابق، ص187.

للتجربة والاختبار والقياس والملاحظة و الاستنتاج وما يتطلب من الباحث من ضبط لإجراءات التجربة حتى تدخل عوامل أخرى تؤثر على الواقع.

فإذا أردنا أن نجري دراسة على ظاهرة الفساد، فإننا نتناول مدى انتشار الفساد وشيوعه بين الموظفين، فمدى انتشار الفساد تسمى "بالعامل المستقل" و هو العامل التجريبي الخاضع للتجربة و "الفساد" يسمى ب"العامل التابع" لأنه يتبع العامل المستقل الذي هو انتشار الفساد وهنا يجب إخراج العوامل المؤثرة الأخرى، "مرتبات الموظفين مثلاً والحالة المعيشية والأحوال الاقتصادية حتى تكون الدراسة دقيقة، لأن هذه العوامل و إن كانت مؤثرة في الفساد، فهي غير مقصودة بالدراسة.¹

المطلب الثاني: تقسيم البحوث باعتبار طبيعة البحث و الغرض منه

أولاً: البحث النظري الأساسي

هو البحث الذي يقوم به الباحث لأجل معرفة حقيقة ما، أو توضيح غموض يحيط بظاهرة ما، دون النظر إلى تطبيق نتائجه في المجال العلمي أو الاستفادة منها في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب، وهو يعتمد بصورة رئيسية على الفكر والتحليل المنطقي والمادة الجاهزة الموجودة عادة في المكاتب و الغرض من هذا النوع من البحث السعي وراء الحقيقة، وتطوير المفاهيم النظرية، و محاولة الوصول إلى تعميمات بغض النظر عن نتائج البحث أو فوائده النفعية، و مثال ذلك البحوث النظرية التي تجري في حقل الرياضيات البحتة.²

1- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، المرجع السابق، ص245.

2- فوزي غرابية، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مرجع سابق، ص07.

ثانيا: البحث التطبيقي

هذا النوع من البحوث هو الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف الوصول إلى حل مشكلات حالية، قائمة لدى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتغطي العديد من التخصصات الإنسانية، كالبحوث المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية مثلا وغير ذلك من البحوث.

المطلب الثالث: البحوث الأكاديمية

أولا: البحث الصفي

وهو نوع من البحوث يطلب من الطلبة أثناء السنوات الدراسية الجامعية، بحيث يعطي للطالب عنوان البحث ويرشد إلى المصادر والمراجع، وهذا النوع من البحوث قد يكون خلال سداسي و في كل مادة من مواد التدريس المقررة على الطلبة، ومنها ما يقدم كحلقات بحث علمية، يعدها الطالب أثناء السنة الجامعية.

والغرض من هذه البحوث، تنمية مهارة الطالب في إعداد البحوث، وتدريبه على منهجية البحث العلمي بالرجوع إلى المصادر والمراجع، ومساعدته على عرض أفكاره بلغة سليمة وواضحة و مقبولة، وإزالة عنصر التهيّب عنده، مما يمكنه من مواجهة غيره مواجهة علمية يتم فيها النقاش البناء و تبادل المعارف، ولا يطلب منه غالبا عدد الصفحات، بل يترك ذلك لمدى كثافة المادة العلمية المتعلقة بالبحث¹.

1- عميرة، عبد الرحمان، أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، بيروت، ط 6، دت، ص28.

ثانيا: مذكرات التخرج

وهي البحوث التي يقدمها الطلبة كمشروع تخرج من الجامعة، ويكون عادة في مرحلة الليسانس، ويختص بالدراسات الأدبية و النظرية و العلوم الإنسانية، وتكون أكثر امتدادا من البحوث الصفية، من حيث طرح الأفكار والتعمق، ونقد الآخرين بالحجج و البراهين والتأليف بين الأجزاء البحث وقد ألغت اغلب الجامعات العربية هذا النوع من البحوث اكتفاء بما يقدمه الطالب في حلقة البحث.

ثالثا: الرسالة العلمية

هي البحوث التي تقدم خلال المرحلة التي تعقب مرحلة التخرج من الجامعة، وتختلف عن النوعين السابقين من حيث المدة، ومن حيث التعمق، و كذا الإجراءات التي تعطي لذا النوع من البحوث، وهي عادة ما تكون إما بحوث لنيل درجة الماجستير، أو لنيل شهادة الماستر.

وفي العادة تعطي الجامعة مدة سنتين لهذا النوع من هذا البحوث، على أن تكون السنة الأولى تختص بدراسة بعض المواد في التخصص من الجانب النظري، ثم تكون السنة الثانية مخصصة لإنجاز البحث من طرف الطالب ويشرف عليه في العادة أستاذ متخصص يتابع عمله إلى نهاية البحث ومناقشته.

والغرض من هذا النوع من البحوث، حصول الطالب على تجربة أوسع، من حيث التعامل مع مناهج البحث.

والمنهجية المتبعة أثناء إعداد الرسالة، وأسلوب الطالب في طرح الموضوع، ولغة البحث المطروق، ويعتبر في البحث القيمة النوعية لا الكمية، وعليه فلا يتطلب فيها عدد معين من الصفحات، فبالنسبة للماجستير طبيعة البحث هي التي تحدد حجم الرسالة، وقد تقي 150 صفحة بغرض البحث، خاصة إذا تم طرقه بطريقة جيدة جديرة بالثناء، مراعيًا فيها المنهجية العلمية في إعداد البحوث، وقوة

الطرح والنقد، وترتيب الأفكار، وإضافة الجديد للمعرفة العلمية، وظهور الشخصية العلمية للطالب، لا شك أن هذه العوامل تؤهل صاحب البحث لأن يكون في مصاف الباحثين.

أما الماجستير فمن الممكن أن يكون عدد الصفحات ثمانين صفحة فما فوق، وقد يشترط أن لا يزيد البحث على عدد معين من الصفحات في مذكرة الماجستير ما بين 80 و 120 صفحة، من باب التنظيم، تيسيرا على الطالب ومراعاة للوقت المعطى له في انجاز المذكرة، وما ينبغي مراعاته في "مذكرة الماجستير" النوعية " لا الكمية، فالطالب يجب أن يطرق بحثه بدقة، متوخيا المنهجية العلمية في إعداد بحثه على غرار البحوث العلمية.

رابعاً: الأطروحة

تطلق هذه التسمية على البحث الذي يقدم لنيل درجة الدكتوراه، وهو بحث أكاديمي معمق، يوثق بمصادر ومراجع كثيرة، ويقوم على براعة التأليف والتنظيم، والتحليل الدقيق، وحسن الأسلوب، والمنهجية العلمية، وعلى الباحث في الأطروحة التي يقدمها تقديم الجديد في موضوع بحثه، بحيث لا يسبقه إليه أحد، و يساهم في إثراء المعرفة العلمية، بما يقدمه لخدمة البشرية من نظريات جديدة و أفكار مبتكرة¹.

ومما يميز الأطروحة عن الرسالة، أن أصالة بحث الأطروحة تكون بصورة أوضح وأدق من الرسالة، أي أن صاحب الأطروحة قد يستقل برأيه، بعيداً عن آراء غيره و إرشادهم كالأساتذة المشرفين².

1- عميرة عبد الرحمان، أضواء على البحث والمصادر، مرجع السابق، ص31.

2- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث العلمي، مرجع السابق، ص17.

وحجم الأطروحة غير محدد، فمن الممكن أن يتجاوز عدد الصفحات المئات، وكل ذلك بحسب الخطة الموضوعية للبحث وكثافة المادة العلمية، لذا قد يكون حجم الأطروحة عند الطالب 400 صفحة، بينما عند الآخر 1000 صفحة. وإذا كانت الدكتوراه تسمية تطلق على الأطروحة المقدمة، ويسمى صاحب البحث "دكتور" فإنها قد تعطي هذه التسمية لمن لا يقدم بحثا لهذا الغرض و تسمى ب"الدكتوراه الفخرية" و هي التي تمنحها بعض الجامعات، لعلماء معروفين بإسهاماتهم العلمية في الحقل المعرفي، أو بعض الأدباء المشهورين، استنادا إلى مكانتهم المعرفية، لا إلى الأبحاث التي يقدمونها، و في الجزائر كان في النظام القديم في التعليم العالي ما يسمى ب"دكتوراه دولة"، ثم غيرت إلى "دكتوراه علوم" وفي النظام الجديد أصبح ما يسمى ب"دكتوراه، ل، م، د" ¹.

1- قرار وزاري رقم 547، مؤرخ في 02 جوان 2016م يحدد كفايات التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

الفصل الثاني

أساسيات إعداد المذكرة

المبحث الأول

حسن اختيار موضوع المذكرة

تعتبر هذه المرحلة لخطوة الأولى في البحوث العلمية بصفة عامة، و اختيار الموضوع إذا لم يكن مختاراً من القسم الذي ينتمي إليه الطالب، أو الأستاذ المشرف، يبدو في بدايته شاقاً على الطالب، و في حقيقة الأمر أن هذه الخطوة تعد إشارة البدء في العمل، فإذا أحسن الطالب اختيار الموضوع، ووفق في اختيار الإشكالية التي تناسبه فإن هذا يعني بداية نجاحه في مشروعة و إصابة القيمة الوجودية للموضوع الذي بين يديه للدراسة.

أما الطالب الذي يتعثر في اختيار الموضوع من بداية، فهذا يحمل دلالة على بداية التخطي في البحث، وقد يصعب عليه مواصلة البحث و يتركه كلياً.

و الطالب الذي يجد صعوبة في اختيار موضوع البحث، قد يفرض عليه البحث في موضوع لا يستطيع مواصلة البحث فيه، أو يتناوله بصعوبة، لان اختيار البحث إذا كان من طرف الطالب، فمعنى ذلك انه مدرك تماماً لإشكالية بحثه، ولديه تصور مسبق عنه، نتيجة للقاعدة الواسعة التي اكتسبها من القراءة والاطلاع، لأن الاطلاع الواسع يفتح له أفاق التفكير و التأمل.¹

و كثيراً ما يلجأ بعض الطلبة إلى أساتذة الجامعات، أو من سبقهم في البحوث لتحديد موضوع البحث، و هذا غير مستحسن، إلا على سبيل المساعدة، فقد تقترح لهم موضوعات لا تتناسب مع رغباتهم، أو تكون مواضيع واسعة متشعبة لا تتناسب مع وقت البحث الممنوح لهم، و بالتالي يتعثرون، أو لا يعطونها حقها

1- عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، جدة المملكة العربية السعودية، ط2، 1986م، ص27

من البحث، لهذا ما ينصح به الطالب في الدراسة الجامعية، خاصة البحوث الأكاديمية ماستر، ماجستير، دكتوراه فيجب أن تكون من مبادرة الطالب نفسه، ومن خلال قراءاته و مطالعته، لما كتبه من سبقوه في مجال بحثه.

وهذا لا يتأتى للطالب إلا إذا كان على اطلاع واسع في ميدان تخصصه، فحينئذ تتشأ عنده رغبة صادقة في البحث، و يعرف كيف يختار موضوعه، بناء على معارفه ومكتسباته التي اكتسبها من قراءاته.

ويخضع اختيار الموضوع إلى عدة عوامل، فيجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع بحثه، و سنخصص لهذه العوامل المطلبين التاليين:

المطلب الأول: عوامل تتحكم في اختيار الموضوع

الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالطالب الباحث

يجب أن يتوفر لدى الباحث العوامل التي تجعله يميل لاختيار عنوان بحثه بنفسه ومنها:

أولاً: الرغبة الذاتية

تعد الرغبة الذاتية من أهم العوامل التي تشد ميول الباحث للدراسة في الموضوع بإخلاص وتفاني مما يولد لديه الارتباط النفسي و العاطفي بينه و بين موضوعه، فينشئ عنده الإخلاص المطلق و التضحية الكاملة للبحث¹ فتظهر آثاره

1- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، د ت، ص 28.

على شخصية الباحث حيث يكون اثر المتعة والكتابة تكون فيه بمستوى أفضل، فيتحمس لإنهائه في أحسن شكل وأسلوب¹.

و انعدام الرغبة تجعل الطالب عرضة للملل و الإرهاق فيعجز عن مواصلة البحث في موضوعه، و يؤثر سلبيا على مردودة العلمي، بسبب السآمة و الملل وتظهر أثاره في السير في انجازه ببطء أو إهماله كلية².

و إذا وجد الطالب في نفسه رغبة و ميلا للبحث في موضوع ما، فعليه أن ينظر جيدا في مدى الجهد الذي يقدمه في البحث فيه، و مدى استطاعته و قدرته القيام بهذا العمل فان وجد في ذلك طموحا أقدم على الموضوع الذي اختاره و إن وجد تناقلا و تراجعاً عليه أن ينظر في موضوع آخر.

و الأستاذ المشرف في هذه الخطوة يعتبر حجر الزاوية، لأنه يستطيع أن يحدد مدى قدرة الطالب و استعداداته للبحث في الموضوع، و كذا القيم العلمية للموضوع و أيضا مدى توفر المادة العلمية المتعلقة بجزئيات البحث في مختلف المصادر و المراجع.

و يمكن للطالب أن يأخذ رأي بعض أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة المتخصصين غير الأستاذ المشرف لأن هذا يعطي للطالب تصورات عدة بخصوص بحثه و يتمكن بعد ذلك من ضبط جزئيات موضوعه، و يزداد يقينا وثقة فيما وضعه من إشكاليات حول موضوعه.

1- عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، مرجع السابق، ص30.

2- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، 2000م، ص 401.

ثانيا: الموضوعية والأمانة العلمية

يجب على الباحث أن يكون منصفا للغير، متجردا من الهوى الذاتي، ومن النزعات التي تسيطر على النفس، متصفا بكل المعاني التي أساسها العدل و الموضوعية، أمينا في نقل آراء غيره بكل تواضع فلا ينسب عمل غيره له ولا يبخل أشياء الآخرين، ولا يشهر بهم، ولا يقلب الحقائق، فإذا ظفر بها أعلنها، سواء توافقت مع ميوله ورغباته أو لم تتفق.¹

ثالثا: القدرات المادية

1- القدرات العقلية

على الباحث أن يختار الموضوع الذي يتناسب مع قدراته العقلية، لأن القدرات العقلية تتصل اتصالا وثيقا بمدى قدرته على التحليل و التفسير و النقد والترجيح، و أعمال الحجج و البراهين، خاصة أن المواضيع العلمية مرتبطة بعضها ببعض، فقد يلجئ الباحث إلى غير تخصصه مما يساعده في بحثه، وهذا يتطلب منه على الأقل معرفة ما له صلة ببحثه.

وعليه، فإذا لم يمتلك الباحث المؤهلات العقلية، فإنه قد يتوقف عن السير في بحثه، و الحكم النهائي على مدى قدرته العقلية يرجع إليه دون غيره، و بناء على ذلك يستطيع أن يختار موضوع بحثه.²

2- القدرات الجسمية: و هي المؤهلات الجسدية، فليس من الحكمة أن يكون الباحث مثالا معاقا حركيا لا يستطيع التنقل و يختار موضوعا ميدانيا، يتوقف انجازه على المقابلات والتنقل بصعوبة وعليه أن لا يكلف نفسه مالا يطيق.

1- شلبي احمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1968م، ص5.

2- عوايدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية، مرجع سابق، ص41.

هذا، وقد يجد الباحث إذا كان غير مؤهل جسدياً للبحث في موضوع ما من يعاونه، وهذا أمر يعطي حكم سلبى على البحث المنجز، مما يتطلب من الباحث اختيار موضوعه بما يتوافق و مؤهلاته الجسمية.¹

3- القدرات المالية

يجب أن يختار الباحث الموضوع الذي يناسب مع حالته المالية والاجتماعية، لأن طبيعة بعض المواضيع تستدعي أن يكون الباحث ميسور الحال، فالمواضيع التي تتطلب المصاريف الكثيرة، تفوق القدرة المالية للباحث كالتنقلات والأسفار، واقتناء المراجع وتصويرها أو شرائها، ويزداد الأمر تعقيداً، إذا كان للباحث أسرة و لا يستطيع التنقل والغياب عن البيت، وهذا كله يسبب للباحث تغيير العنوان بما يتماشى و قدراته المالية و الاجتماعية أو ترك البحث في الموضوع نهائياً، والواقع أثبت هذا الأمر مما ينصح الباحث أو المؤسسات التعليمية العالي والبحث العلمي، بمراعاة القدرات المالية و الاجتماعية عند اختيار عنوان الموضوع.²

و في الحقيقة إن هذا الأمر أصبح نسبياً فقط و غير مؤثر أحيانا في ظل التطور الالكتروني، خاصة في الأبحاث التي تعتمد على المصادر المكتوبة فالباحث يجد مصادر البحث فيما ينشر من كتب و مجلات و موسوعات، مما هو منشور في المواقع الالكترونية.

1 - شمش رشيد، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، د ط، 2006م، ص 60.

2 - عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص6.

4- إتقان لغة ثانية

إتقان الباحث للغات يختص ببعض البحوث دون بعض، فالباحث الذي يطرق البحوث المقارنة خاصة بلغة غير لغة الباحث، يفترض أن يكون متقنا للغة الأجنبية خاصة لغة البلد الذي يعتمد تشريعه في المقارنة، أو يستطيع ترجمة النصوص مع المراجع الأجنبية غير العربية إلى العربية، ومن البحوث التي تعتمد على اللغات الأجنبية البحوث التاريخية، فلو لم يكن الباحث متقنا للغات الأجنبية التي يحتاجها، لما استطاع قراءة و تحليل الوثائق التاريخية.

رابعاً: التخصص

التخصص العلمي معيار ضروري في اختيار موضوع البحث، بحيث يجب أن يراعي الباحث في اختياره للموضوع تخصصه العلمي، لأنه يصعب عليه عملياً اختيار موضوع لا يدخل ضمن تخصصه الذي زاوله أثناء دراسته الجامعية، فالباحث الذي زاول دراسته الجامعية في تخصص القانون العام أو الخاص، لا يستطيع أن يبحث في موضوع يختص بالآداب، لأن سنوات الدراسة الجامعية خاصة ما بعد التدرج تؤهله لاختيار موضوع البحث¹.

خامساً: التخصص المهني

إذا أراد الباحث أن يختار موضوعاً ما، فالأفضل أن يكون هذا الموضوع له صلة بتخصصه المهني، لأنه يسهل عليه توظيف الوسائل المادية المتعلقة بوظيفته في خدمته، وتذلل له الصعوبات، و يحظى بدعم الجانب العملي لموضوع البحث، و يعود عليه بحثه بفائدتين: الشهادة العلمية المتحصل عليها من البحث، والترقية المهنية في مساره المهني.

1- شمش شيد، مناهج العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 62.

فإذا كان الباحث يعمل أستاذ في مؤسسة تربوية، فإن البحث يتناسب مع وظيفته يكون في تخصص علم النفس التربوي مثلاً، و عليه أن يختار موضوعاً يندرج ضمن هذا التخصص.

و الباحث الذي يعمل في سلك الدبلوماسية أو في تخصص القانون الدولي أو العلاقات الدولية عليه أن يختار موضوعاً في العلاقات الدولية، أو القانون الدولي¹.

الفرع الثاني: عوامل تتعلق بالموضوع

أولاً: مدة إنجاز البحث

يجب على الباحث اختيار الموضوع الذي يتناسب مع المدة الممنوحة له لإنجاز البحث، و عليه أن يتحاشى المواضيع الطويلة و المتشعبة، لأنها تجعله يستغرق وقتاً أكثر من الوقت الممنوح له وقد يعرض نفسه إلى شطب اسمه من قائمة المؤهلين لإنجاز البحوث.

وتتحدد المدة حسب طبيعة الدرجة العلمية المراد الحصول عليها، ففي الماجستير مثلاً، بعد الدراسات النظرية التي يأخذ فيها الطلبة تكويناً يتلاءم مع طبيعة المراحل الجامعية بعد التخرج من التكوين في ليسانس " ل. م. د " تعطى لهم مدة معينة لإنجاز بحوثهم، بحيث تفرض هذه المدة نفسها على الطلبة الباحثين ومؤسسات التعليم العالي، مما يستدعي أن يكون الموضوع متناسباً معها، وبالتالي تختار المواضيع على أساس هذه المدة، و اختيار موضوع متشعب أو طويل يستغرق الكثير من الوقت، يؤدي إلى تفويت الفرصة على الطالب من الوصول إلى هدفه.

1- شمشيم رشيد، المرجع نفسه، ص63.

ثانيا: القيمة العلمية

بالإضافة إلى جدة الموضوع، قيمته العلمية التي تظهر من خلال النتائج المتوصل إليها من البحث، فالمواضيع التي ليست لها فائدة أو قيمة علمية يستحسن على الباحث الابتعاد عنها، و تارة يرهق الباحث نفسه في البحث في موضوع واسع ولا فائدة ترجى منه، لهذا ينصح الطلبة المقبلين على بحوث التخرج، أن يركزوا جهودهم في دراسة نقاط معينة، يمكن أن يقدموا فيها ابتكارا جديدا، خاصة في الدراسات القانونية، لأن الوقائع التي تحير الباحثين متجددة عبر الزمن.

والقيمة العلمية للموضوع تتحدد بمدى الفائدة الواقعية التي يقدمها هذا البحث، ومدى ارتباطه بحياة الباحث خصوصا، و حياة الناس عموما، كإيجاد حل للمشكلات العملية المطروحة على أرض الواقع، ولا يختفي البحث بمجرد خروج الطالب بعد المناقشة و نيله الدرجة التي يريدها.

و في مجال العلوم القانونية تتجدد المواضيع باستمرار، و تطرح قيمة علمية عملية على أرض الواقع في كافة مجالات الحياة العامة و الخاصة¹ وما على الطالب إلا بذل الجهد في ترصد هذه المواضيع و معالجتها.

ثالثا: الدرجة العلمية

الدرجة العلمية و هي الدرجة التي يصبو إليها الباحث، و يتشرف بعد مناقشة بحثه بالحصول عليها وهي تتحكم مباشرة في اختيار الموضوع، فالمواضيع المعدة لدرجة الدكتوراه، تختلف عن التي تعد لدرجة الماجستير، حيث تختلف عن مذكرة الماستر، من حيث درجة التعقيد و حجم الرسالة، لذا على الباحث أن يراعي الدرجة العلمية التي يريد الحصول عليها و قد لا يكون الهدف من البحث الحصول

1- عوايدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص48.

على الدرجات العلمية، فالمسألة متعلقة بالدوافع التي تدفع الباحث للبحث في موضوع ما.

رابعاً: توفر المصادر

و مدى توفر أو عدم توفر مصادر البحث، يتحكم بشكل كبير في اختيار الموضوع، لأن الموضوعات تختلف عن بعضها من حيث المادة العلمية الموجودة في الوثائق والمصادر، فمنها المواضيع الغنية بالمصادر و الوثائق التي تتناول حقائقها و جزئياتها العلمية، و تمكن الطالب من دراسة و تحليل الموضوع محل البحث، كما يستطيع أن يبني بحثه و ينجزه في ظرف وجيز، دون تعب أو مشقة.¹

المطلب الثاني: عنوان البحث

بعد اهتمام الطالب و مراعاته للعوامل السابقة في اختيار موضوعه بدقة، عليه أن يضع العنوان المناسب لذلك واختيار العنوان يمر أيضاً بشروط أساسية، حتى يتفق مع المنهجية العلمية السليمة، وسنتناول في هذا المطلب ما يجب أن يراعيه الطالب من شروط في وضع عنوان البحث.

الفرع الأول: اختيار العنوان

العنوان هو نقطة الانطلاق للطالب البحث وهو المحدد للمسار البحثي فيشترط في عنوان البحث مراعاة جملة من الشروط أهمها

أولاً: جودة الموضوع

أي أن يكون عنوان الموضوع جديداً، يستحق الجهد الذي يبذله الطالب، ولا يكون من الموضوعات المستهلكة التي تمت دراستها، وأن يختار الطالب

1- عوادي عمار، المرجع السابق، ص 52.

الموضوعات النافعة، خير له من أن يختار الموضوعات التي تموت بمجرد أن ينال أصحابها الشهادات، و تبقى مدفونة في رفوف المكتبات.

ثانيا: البساطة و الوضوح

يجب أن يكون العنوان بسيطا واضحا لا تعقيد فيه ولا غموض، بأن يتخير له الألفاظ المعبرة و الموجزة التي تشعر بمعناه و مدلولاته لأول نظرة، بحيث تكسوها المرونة والشمول، فلو أراد الباحث التصرف فيه لضيق سעתه أو ضيق الوقت، لأمكنه ذلك، ولو استدعت الدراسة لبعض موضوعاته ذات الصلة به لما اعتبر هذا خروجاً عن موضوعه¹.

ثالثا: تطابق العنوان مع المحتوى

ومعناه أن يعبر العنوان بصدق عن موضوع البحث و محتوياته، فلا يمكن أن يكون العنوان حول موضوع معين، أما المحتوى فيكون خارجا عنه، وفي هذا الإطار لابد من الشمول أي أن يكون العنوان شاملا لجوانب موضوع البحث كله، بحيث تدخل تحته جميع أجزاء البحث.

رابعا: تحديد المجال في الدراسات المقارنة

إذا كان الموضوع في الدراسات المقارنة، يجب أن يتضمن العنوان سمة المنهج المقارن، و إن تحدد فيه الدراسة المقارنة بدقة متناهية، كأن يختار الطالب عنوان بحثه في جزئية من الجزئيات المتعلقة بتخصصه، بغرض إجراء دراسة مقارنة بن التشريعات العربية مثلا، أو إحدى التشريعات العربية و التشريع الغربي.

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، مرجع سابق، ص 31.

و قد تكون بين التشريع الجزائري و الفقه الإسلامي.

فهذه الدراسات مقارنة محتملة لعنوان البحث، و ما على الطالب إلا أن يحصر حدود الدراسة في العنوان قدر الإمكان حسب قدراته و استعداداته للبحث.

الفرع الثاني: مواضيع يجب تفاديها

من المستحسن للطالب المقبل على اختيار الموضوع ووضع العنوان أن يتفادى المواضيع التالية¹:

1- الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف، لأنها صعبة لا تتوقف عند عرض آراء الموافقين و المخالفين فقط، وإنما تتطلب دقة التحليل و المناقشة و الترجيح، و هذا قد يبعد الطالب عن الموضوعية.

2- الموضوعات العلمية المعقدة، و التي تتطلب درجة عالية من التحصيل العلمي، والطالب في هذه المرحلة لا يزال في بداية طريقه في البحث العلمي.

3- الموضوعات الواسعة جداً لأنها تتسبب في المتاعب و المشقات و استهلاك الوقت.

4- الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية محلياً و بصورة كافية، فالطالب يختار الموضوع الذي تكون فيه المادة العلمية في متناوله بنسبة تعطيه الاستمرارية في انجاز البحث محلياً، لان ندرة المصادر تتسبب له في التوقف و الانقطاع.

5- الموضوعات المملة و الخاملة التي تتسبب في الملل للطالب و بالتالي التوقف عن البحث.

1- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سورية، ط2، 2004، ص30.

6- الموضوعات الضيقة جدا و التي لا ترقى لمستوى الأبحاث الأكاديمية.

7- الموضوعات الغامضة، و التي تصعب على الطالب الخروج برؤية واضحة.

8- الموضوعات الميدانية السرية و الغامضة، لأنها تتسبب للطالب في المتاعب.

المطلب الثالث: صياغة الإشكالية

كثيرا ما يخفق الطلبة في صياغة الإشكالية، و تبدو كأنها أمر في غاية التعقيد، والحقيقة ليست كذلك، إذ أن الطالب الذي اختار عنوان بحثه، اعتمادا على اطلاعه الواسع في ميدان تخصصه، لا يجد صعوبة في صياغة الإشكالية، طالما التزم بقواعد صياغتها، لأن تحديد العنوان بشكل دقيق و واضح يستدعي الشعور بمشكلة مرتبطة به ارتباطا وثيقا تستحق البحث و الإقصاء، و تتدرج ضمن الأبعاد التي تركز عليها دراسته للموضوع

و ضمن التفريعات و العناصر التي يضعها، كما أنه لا يستطيع أن ينطلق من إشكالية نهائية في بادئ الأمر لأنه بعد بحثه و اطلاعه تظهر له إشكاليات جزئية على ضوء النتائج و الأفكار التي تتوفر بتقدم سير البحث، ولا حرج على الطالب أن يعيد صياغة الإشكالية مرات و مرات حتى تتبلور في صياغتها النهائية، إذ أن الإشكالية سوف تدرج في المقدمة وهذه الأخيرة هي آخر ما يتم كتابته لذا يستطيع صياغتها بشكل دقيق في تمام بحثه.

الفرع الأول: تحديد مفهوم الإشكالية

الإشكالية من المشكلة، و التي تعني في مفهومها العام وجود صعوبة ما، أو موقف محير، أو سؤال صعب أو حاجة إلى شيء غير متحقق، فالإشكالية في أبسط تحديد لها هي إعادة صياغة مشكلة البحث من منظور جديد قائم على

استغلال إسهام المرحلة الاستكشافية، ففي إشكالية البحث تتضح أكثر مشكلة البحث حيث يتم تدقيقها والتعمق فيها، وهناك من يعتبر الإشكالية بمثابة المشكلة الخصوصية وهي مرحلة مكملة للمشكلة العامة التي كانت الدافع إلى الدراسة، فمثلا: رئيس البلدية مثلا والذي يشعر بعدم اهتمام المواطنين بمشاكل البلدية، ولا يعرف السبب، فهو يواجه مشكلة، قد يطرح تساؤل: لماذا لا يهتم المواطنون بمشاكل البلدية فهل يعود إلى أسلوبه في التسيير ؟ أم إلى طريقة التعامل معهم؟ فرئيس البلدية أمام مشكلة و هي الموقف الغامض الذي لا يجد له تفسيراً، فالمشكلة إذن هي عدم إشباع حاجتك، أو وجود عائق يحيل دون إشباعها.

من هذا المثال يمكن أن نستنتج أن المشكلة قد تكون موقفاً غامضاً أو تساؤلاً محيراً يدفع الباحث لإيجاد حل له، و قد تكون رغبة في الوصول إلى إعطاء حل لغموض ما، أو إشباع حاجة ما.

ومن هنا نتوصل إلى مفهوم الإشكالية، إذن: " الإشكالية وجود الباحث أمام تساؤلات أو غموض مع وجود رغبة لديه في الوصول إلى الحقيقة".¹

الفرع الثاني: طرق تحديد الإشكالية²

أولاً: تحديد المشكلة من حيث المضمون

1- يجب تحديد المشكلة تبعاً للإطار الزمني و المكاني الذي سيغطيه البحث.

كأن يتناول الباحث دراسة مسألة ما في ظل قانون معين، أو دراسة مسألة في مكان ما، كالمسائل التي تتحدد فيها الدراسة حسب الجهة أو في قطر من الأقطار.

2- يجب تحديد المشكلة تبعاً للمضمون الذي سيتم إدراجه في البحث.

1- محمد عبيدات و محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، المرجع السابق، ص 64.

2- محمد عبيدات و محمد أبو نصار، المرجع نفسه، ص 73.

ثانيا: تحديد الإشكال

تصاغ الإشكالية إما بصيغة العبارات التقريرية، أو التساؤلات، وفيما يلي توضيح لهذه الصيغ:

1- صياغة الإشكالية بالعبارات التقريرية

و هي التي تستعمل فيها الجمل الخبرية، ويستحسن أن تكون متسقة مع التعريفات الرسمية لموضوع البحث.

2- صياغة الإشكالية بوضع التساؤلات

وهي التساؤلات التي يطرحها الباحث، و التي توحى بوجود إشكالية علمية تتطلب حلا، و يستحسن تصنيفها في فئات تشمل حدود البحث و تفرعاته وتقسيماته.

و هنا ينبغي الإشارة إلى أن إعطاء الاهتمام للتساؤل المحير، أمر لا مناص منه، فهو ليس كالسؤال العادي الذي لا يكلف أي عناء في إيجاد جواب له، و إنما هذا التساؤل يهدف إلى الوصول إلى الحقيقة العلمية عن طريق البحث و يتطلب صيغة خاصة في الطرح.¹

فمثلا: كيف نظم المشرع الجزائري الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة ؟

1- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، دط، 2010م، ص139.

ثالثاً: شروط صياغة المشكلة

1- الوضوح والدقة

و تكون الصياغة دقيقة وواضحة و محددة في حالة الصياغة بوضع التساؤلات، وهي الطريقة الشائعة والمفضلة في صياغة إشكالية البحوث العلمية الأكاديمية، وإنما يستحسن للباحث أن ينطلق من إشكالية عامة لموضوع البحث، وبعدها يأتي على الإشكاليات الجزئية التي تتفرع عنها، وقد تكون الإشكالية متجزئة و متعددة فالمهم في هذا كله أن تكون الإشكالية متفقة و متضمنة لفروع البحث وتقسيماته.

2- وضوح متغيرات الدراسة

إذا رجعنا إلى المثال السابق، أمكن الوقوف على متغيرات الدراسة، فالمثال يتضمن أمرين هامين في البحث و هما: "موقف المشرع الجزائري"، و "الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة" فالدراسة إذن تشتمل على متغيرين، و من الممكن أن تشتمل على أكثر من متغيرين اثنين.

و ما تجدر الإشارة إليه إن الدراسة تجري حول العلاقة بين هذه المتغيرات، وجودا وعدما، انطلاقا من معرفة الأسباب و العلل و النتائج الكامنة حول هذه المتغيرات.

3- صياغة المشكلة في صورة واضحة

ووضوح المشكلة يعني حصرها و تحديد جوانبها، و هذا يوصل الباحث إلى إيجاد حل لها في النهاية، ولا تتأثر القيمة العلمية للبحث، لان الباحث الذي يطرح

إشكالية غير واضحة المعالم و الحدود، يفوته الكثير من الدراسة حول الموضوع الذي اختاره، و هذا عيب من عيوب الدراسة.

و قد أشرنا إلى أن الباحث ليس ملزماً بوضع الإشكالية في بداية البحث، وإنما له أن يعيدها مرة تلو الأخرى، بحيث يضيف و يحذف و يغير، بناء على سيره في البحث و ما تكون عنده من أفكار، لذلك يستطيع أن يعدل في الإشكالية المطروحة بحسب ما يراه مناسباً و هذا طبيعي.

4- معايير صياغة الإشكالية

- أ- أن تكون المشكلة المطروحة حديثة لم يتعرض لها الباحثون من قبل.
- ب- تجنب المشكلة التي تطرحها المواضيع الحساسة، كالمواضيع الأخلاقية التي يصعب الولوج إليها.
- ج- تجنب المشكلات التي لا قيمة لها من الناحية العلمية.
- د- مراعاة المشكلة التي تتناسب مع البيانات و المعلومات المتوفرة في المصادر والوثائق المختلفة.
- هـ - مراعاة المشكلة التي تتناسب دراستها و الوصول إلى نتائج بشأنها، مع الوقت الممنوح للدراسة، لان الوقت الممنوح معيار مهم في تحديد موضوع البحث.
- و- مراعاة إمكانيات الباحث سواء المادية أو القدرات الجسمانية.
- ز- مراعاة الإجراءات الإدارية المطلوبة.
- ح- صياغة الإشكالية بطرح التساؤلات المحيرة التي توحى بوجود مشكلة فعلاً تستدعي البحث.

ط- يجب أن تتضمن الإشكالية متغيرين فأكثر، مع استهداف العلاقة بين هذه المتغيرات.

ي- الفائدة المرجوة من دراسة الإشكالية على أرض الواقع.

المبحث الثاني

جمع المصادر و القراءة ووضع الخطة

بعد اختيار موضوع البحث و تحديد الإشكالية، و قبول البحث لدى المؤسسات الجامعية يبدأ الباحث في مرحلة أخرى و هي مرحلة جمع المصادر والمراجع التي تحتوي على المادة العلمية التي تتناول جزئيات الموضوع فيختار الباحث هذه المصادر بناء على قراءته الأولية لها، و المصادر العلمية تعد من أهم المقاييس في تقدير جودة البحث، فإذا كانت المصادر معتمدة صادقة، ومخططات نادرة موثقة، كلن للبحث قيمته العلمية¹.

المطلب الأول: مرحلة جمع المصادر و المراجع

الفرع الأول: معنى المصدر الأصلي

المصدر الأصلي يطلق على الكتاب الذي تجد فيه المعلومات، و المعارف الصحيحة من اجل الموضوع الذي تريد بحثه² أو هو " الوثائق و الدراسات الأولى منقولة بالرواية، أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلم، أو عاشوا الأحداث و الوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها أو كانوا هم الوسطة الرئيسية

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص39.

2- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية المرجع السابق، ص 47

لنقل و جمع المعلومات و المعارف السابقة للأجيال اللاحقة"¹، و لهذا عند إطلاق كلمة "المصدر الأصلي" على وثيقة ما فإنها يجب أن تتصف بما يلي:

1- صحة المعلومات التي تتضمنها.

2- معتمدة و موثوق بها.

3- الأصالة و هي تخصصه في الجزئية التي يبحث فيها الباحث، فالبحث في مسائل التاريخ يرجع إلى كتب التاريخ، و إذا كان البحث في مسائل الفقه الإسلامي _خاصة في الدراسات القانونية المقارنة بالفقه الإسلامي_ يرجع غالاً إلى كتب الفقه الإسلامي الأصلية، و هنا بالذات يعيب على الطالب الباحث في مذكرات التخرج، نقل الآراء الفقهية من مذكرات غيرهم أو من مراجع ثانوية لمؤلفين اعتمدوا عليها في البحث، والواجب الرجوع إلى المصادر الأصلية للمادة العلمية، و في ما يلي نذكر بعض المصادر الأصلية كأتمثلة:

أولاً: المصادر الأصلية في مجال البحوث القانونية²:

1- المواثيق الوطنية و الدولية

2- المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها.

3- الأوامر و القوانين و النصوص التنظيمية.

4- الدساتير

5- المؤتمرات و البروتوكولات والاتفاقيات الدولية.

6- الأحكام و القرارات القضائية

7- نتائج المقابلات الشخصية

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص39.

2- شمش رشيد، مناهج العلوم القانونية، المرجع السابق، ص69.

8- الإحصائيات الرسمية

9- التصريحات الرسمية للهيئات و الشخصيات الرسمية.

10- الأفلام التوثيقية و الشهادات الحية و الوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات أثار قانونية.

ثانيا: المصادر الأصلية للدراسات الإسلامية

1- كتب التفسير

وهي تستعمل في حالة اقتباس معنى الآيات القرآنية و منها على سبيل المثال:

أ- جامع البيان عن تأويل القرآن، المشهور بتفسير الطبري، المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:310هـ)

ب- الجامع لأحكام القرآن، المشهور بتفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن احمد شمس الدين القرطبي (ت:671هـ)

ج- تفسير القرآن العظيم، المشهور بتفسير ابن كثير، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير البصري ثم الدمشقي (ت:774هـ).

2- كتب الحديث الشريف

إذا استدل الباحث في جزئية من جزئيات البحث بحديث شريف، فيجب الرجوع الى المصادر الأصلية للحديث متتا و شرحا و هي كثيرة جدا و من الأمثلة على ذلك:

كتب الصحاح: صحيح البخاري، صحيح مسلم، المستدرک على الصحيحين، صحيح ابن خزيمة، و كذلك كتب السنن: مثل سنن أبي داود، سنن ابن ماجه، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن البيهقي، سنن الدار قطني، و كذلك

المعاجم: كمعجم الطبراني، و المسانيد كمسند الإمام احمد، و مسند أبي داود الطيالسي.

إما شرح الحديث فيجب أخذه من كتب شروح الحديث الأصلية، كشرح الإمام النووي على صحيح مسلم، و إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطاني

3- كتب اللغة و المعاجم:

و هي التي يرجع إليها الباحث في حالة معرفة معاني الألفاظ و منها على سبيل المثال:

أ- مجمل اللغة لابن فارس، المتوفى سنة 395هـ

ب- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، المتوفى سنة 666هـ

ج- لسان العرب، لابن منظور، المتوفى سنة 711هـ

د- القاموس المحيط، للفيروزبادي، المتوفى سنة 817هـ

هذه أمثلة فقط، و إلا فان الكتب الأصلية في ميدان كل فن من فنون العلم كثيرة، و إنما ضربت هذه الأمثلة حتى لا يقع طلبتنا الأعزاء في الخطأ أثناء عزو المادة العلمية إلى مصادرها الأصلية، و لا تؤخذ من المراجع العامة، أو المذكرات الأكاديمية، لان هذا الأمر يعد عيباً من عيوب التوثيق، و سنتطرق إليه في موضعه.

الفرع الثاني: المصدر الثانوي "المراجع"

المصادر الثانوية أو المراجع وهي التي تعتمد في مادتها أساساً على المصادر الأصلية الأولى، فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص¹

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص39.

و يدخل في هذا المفهوم الكتب الحديثة، التي تناولت جزئية من الجزئيات و اعتمدت على المصادر الأصلية، و منها أيضا: الرسائل العلمية، و المقالات المنشورة في الدوريات، و يستحسن للباحث الرجوع إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، للوقوف على المصادر، من خلال الاطلاع على فهرست المصادر و المراجع.

الفرع الثالث: الفرق بين المصدر والمرجع

للتمييز بين المصدر و المرجع ننظر إلى طبيعة موضوع البحث، فان كان البحث له صلة وثيقة بالكتاب فيسمى مصدر، و إن كان يتناوله في جزئية ما بالتحليل و النقد والدراسة فيسمى مرجع، فمثلا:

إذا أراد الباحث دراسة لأراء الإمام أبي حامد الغزالي في علم أصول الفقه، فان مؤلفاته في علم الأصول هي: المنحول، و التحرير، و المستصفى، و شفاء العليل، فمجمع هذه المؤلفات تعتبر مصادر أساسية في البحث، أما الأعمال العلمية الأخرى، التي قامت على دراسة هذه المؤلفات، من شروح و حواشي ومختصرات، فإنها تعتبر مصادر ثانوية.

و من هذا يظهر أن المرجع يستفيد منه الباحث في بحثه استفادة ثانوية، على عكس المصدر الأصلي الذي يستفيد منه استفادة أصلية مباشرة.

الفرع الرابع: الإعداد الأولي للمصادر و المراجع (الببليوغرافيا)

يتعين على الباحث أن يدون أسماء المصادر و المراجع و البيانات المتعلقة، مما يطن انه يشتمل على جزئيات متصلة بالبحث، و عملية التدوين هذه تتعلق بالخطوة الأولى في جمع المصادر و المراجع وهي قابلة للزيادة و النقصان حسب ما يستجد، أو يتعذر العثور عليه، فيدون الباحث على بطاقات أسماء المصادر و مؤلفيها. و بيانات النشر، و مكان تواجد المصدر، حتى يسهل عليه الرجوع إليها مرة أخرى، خاصة إذا كانت متواجدة هنا و هناك في المكاتب العامة،

و لم تكن في مكتبته الخاصة، لذا تخصص لكل مصدر بطاقة خاصة، لكي يسهل جمعها في ملف واحد أو صندوق واحد و يجب أن يكتب على كل بطاقة حرف من الحروف الأبجدية أو الهجائية لترتب بعد ذلك وفق هذه الحروف، بحيث يكتب المصدر حسب الحرف الموجود على البطاقة، و هذا يسهل في الأخير عملية فهرست المصادر و المراجع في نهاية البحث و فيما يلي القواعد التي تساعد الباحث على إعداد بيبليوغرافيا المصادر:

قواعد إعداد المدونة البيبليوغرافيا للمصادر و المراجع¹

- نظام البطاقات

أ- يجب تخصيص لكل مصدر أو نرجع بطاقة خاصة مرتبة حسب الحروف الهجائية أو الأبجدية، لان استقلال كل مصدر بطاقة يسهل تنظيمها في ملف أو صندوق مما يجعل عملية ترتيب المصادر و المراجع متيسرة.

ب- يدون على البطاقة: اسم المؤلف و العنوان ثم معلومات النشر الأخرى، أي مكان وتاريخ الطباعة بطريقة صحيحة و دقيقة.

ج- تدوين رقم الكتاب و مكان تواجده في الزاوية العليا على يمين البطاقة، وتخصيص خلف البطاقة لتدوين معلومات يرغب في الإشارة إليها أثناء الكتابة.

د- وضع خطة تحت عناوين المصادر المطبوعة، للدلالة على ذلك.

هـ- يوضع عناوين غير المطبوعة بين قوسين صغيرين هكذا وكذلك بالنسبة لعناوين البرامج الإذاعية و التلفزيونية والمقالات المأخوذ عن دوريات، وعناوين البحوث المختصرة، وكل فصل أو جزء مقتبس من كتاب

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص 45.

و- مراعاة العلامات الإملائية بين معلومات المصدر، و القاعدة العامة فيها إن توضع على أساس وحدات تشمل الوحدة الأولى: اسم الملف و لقبه و الوحدة الثانية: عنوان الكتاب و الوحدة الثالثة: عدد الطبعة و الوحدة الرابعة: بيانات النشر.

و توضع نقط (.) بين الوحدات، و توضع فاصلة (،) داخل كل وحدة، ويفصل بين اسم البلد و ما يليه من بيانات بنقطتين (:)
و يمكن تصنيف المصادر التي يصنفها الباحث في الببليوغرافيا على الترتيب كما يلي:

الكتب، المعاجم والموسوعات ودوائر المعارف، الدوريات، المخطوطات، الرسائل الجامعية، الوثائق الرسمية، الأشرطة المصورة، المصادر القانونية، برامج الراديو والتلفزيون، المقابلات.

- تدوين بيانات المصادر على البطاقات أ- الكتب

يجب أن تتضمن البطاقة البيانات التالية:

- رقم الكتاب و عنوان المكتبة أي مكان وجوده: يوضع الرقم في الزاوية العليا من يمين البطاقة و يكتب تحته اسم المكتبة، و إذا كان الكتاب ملكا خاصا، يكتب مكان الرقم كلمة (خاص)، أو يذكر اسم صاحبه، و فائدة هذه البيانات تسهيل الرجوع إلى المصدر عند الحاجة دون عناء.

- اسم المؤلف: للمؤلف اسم، شهرة، فتدون لقبا أو كنية أولا، يعقبها فاصلة ثم الاسم بعده نقطة

مثل: السنهوري، عبد الرزاق.

و إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف، فتذكر كل الأسماء حسب المنوال، مفصولا بينها بواو (و) أو يذكر اسم المؤلف واحد منهم ثم عبارة "و آخرون"، وإذا

لم يعرف اسم المؤلف نكتب العبارة التالية "المؤلف مجهول"، و إذا تم إعداد المصدر من قبل هيئة علمية، فانه يكتب في مكان "اسم المؤلف" اسم هذه الهيئة، و قد يكون المصدر من قبل هيئة علمية، فانه يكتب في مكان "اسم المؤلف" اسم هذه الهيئة"، و قد يكون المصدر عبارة عن جمع وترتيب لبعض المقالات أو البحوث أو رسائل و مختصرات في موضوع معين، ففي هذه الحالة يحل محل اسم المؤلف اسم المحقق، و يدون بعده كلمة "جمع" أو تحقيق" أو "إعداد وذكر اسم المؤلف أولاً قبل الكتاب أفضل لأنه يوفر على الباحث تكرار اسم المؤلف، خاصة إذا رجع لأكثر كتاب للمؤلف.

- عنوان الكتاب: يدون العنوان الأساسي للكتاب كاملاً، و يمكن الاختصار على ما اشتهر به الكتاب إذا كان العنوان طويلاً، و اسم المؤلف مدونا إلى جانبه.

- عدد الطبعة: إن وجدت الطبعة على الكتاب، كان تكون الطبعة الأولى، أو الثانية، و إن لم توجد يكتب "بدون ذكر عدد الطبعة".

- اسم المحقق أو المعلق إذا وجد بعده نقطة.

- بيانات النشر: و تشمل دار النشر و الناشر، و بلد النشر أو اسم المطبعة ثم تعقبه فاصلة و يكتب تاريخ النشر ثم نقطة (.) .

اسم الطبعة قد يكون مدونا على الغلاف في بداية الكتاب أو على آخره، وإذا كان للكتاب أكثر من جزء، فتدون الأجزاء بعد العنوان مباشرة، أو بعد بيانات النشر.

ب- الموسوعات و دوائر المعارف

تذكر البيانات التالية:

- عنوان الموسوعة موضوعاً تحته خط.

عدد الطبعة، و إذا لم يذكر فيدون التاريخ، يعقبه فاصلة.

عنوان المقالة بين قوسين صغيرين « » تعقبه نقطة إذا لم يذكر اسم الكاتب، وإلا فتدون الفاصلة.

اسم كاتب المقالة إذا ذكر، أو اسم المؤلف إذا ذكر.

بيانات النشر.

ج - الدوريات

و هي الأعمال التي تصدر في شكل دوري، بحيث تطبع على فترات زمنية محددة، ومنها ما هو سنوي و منها ما هو نصف سنوية، و من ما هو شهري... وتحتوي على مقالات و أبحاث مختلفة و تكون الإعداد مرقمة، و مؤرخة حسب تاريخ الصدور، و تدون فيها البيانات التالية:

- اسم الكاتب بعده نقطة.
- عنوان المقال أو البحث بين قوسين صغيرين بعده نقطة.
- عنوان المجلة تحته نقطة.
- رقم العدد.
- تاريخ الإصدار بين قوسين بعدهما نقطتان رئيسيتان.
- رقم الصفحة.

و إذا كان المقال في صحيفة يومية تتبع نفس المراحل في تدوين البيانات.

د - المخطوطات

و هي النسخة المكتوبة بخط المؤلف، أو أملاها على احد تلاميذه، و لم تتحقق بعد، فيتبع البيانات التالية:

- اسم المؤلف
 - عنوان المخطوط بين قوسين صغيرين.
 - موضوع المخطوطة، علميا أو شخصيا كالخطابات، أو المذكرات.
 - تاريخ النسخ.
 - اسم البلد الذي توجد به المخطوطة.
- مكان وجودها، ورقمها حيث توجد، و إلا فتكتب كلمة "خاص" إذا لم تكن ملكا لمكتبة عامة أو متحف.
- اسم المجموعة التي تنتمي إليها المخطوطة، و رقمها إن أمكن.
 - وصفها إن كانت أصلية أو مصورة
- هـ- الرسائل الجامعية و تدون البيانات التالية:
- اسم المؤلف: يتبع نفس الطريقة السابقة.
 - عنوان الرسالة بين قوسين صغيرين.
 - الدرجة العلمية الممنوحة عليها: ماجستير، أو دكتوراه، أو أي بحث آخر.
 - اسم الكلية و الجامعة التي منحت الدرجة العلمية بعدها فاصلة، فالسنة التي فيها الطالب هذه الدرجة.
- و- الوثائق الحكومية: تدون فيها البيانات بالترتيب التالي:
- اسم الدولة يعقبه نقطة.
 - اسم الجهاز الحكومي المختص الصادرة عنه تلك الوثيقة يعقبه نقطة.
 - عنوان الوثيقة، أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلف مدونا تحته خط يعقبه نقطة.

- بيانات النشر.

ز- النصوص القانونية التنظيمية:¹ و تتضمن البيانات التالية:

- اسم الدولة.
- اسم السلطة التي صدرت عنها هذه النصوص.
- نوع القانون (أمر، قانون، مرسوم، قرار....الخ).
- رقم القانون
- تاريخ صدور القانون.
- عدد الجريدة الرسمية، و تاريخ صدورها بين قوسين.
- أرقام الصفحات.

ح- الأحكام و القرارات القضائية²: و تتضمن البيانات الآتية:

- عنوان القضية، و يذكر الحروف الأولى من اسم المدعي و اسم المدعى عليه.
- اسم المحكمة أو المجلس.
- اسم البلد.
- رقم القضية و التاريخ بين قوسين

ط- الأحاديث الإذاعية و التلفزيونية³ تدون المعلومات بنفس الطريقة السابقة كما يلي:

- اسم المتحدث، لقبه ثم اسمه.

1- شمش رشيد، مناهج العلوم القانونية، المرجع السابق، ص81.

2- شمش رشيد، المرجع نفسه، ص81.

3- عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص65.

- عنوان الحديث بين قوسين صغيرين.

- اسم الإذاعة.

- اسم البلد ثم التاريخ.

ي- البرامج التلفزيونية: تدون البيانات التالية:

- عنوان البرنامج

- عنوان الحلقة بين قوسين صغيرين.

- اسم المحطة، ثم رقم القناة بين قوسين.

- اسم البلد.

- تاريخ البث.

ظ- المقابلات الشخصية¹: و تدون فيها البيانات التالية:

- موضوع المقابلة تحته خط تعقبه نقطة

- اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة

- صفة الشخص الذي أجريت معه المقابلة

- المكان الذي أجريت فيه المقابلة

- تاريخ إجراء المقابلة

بعد الأعداد الأولى للمصادر و المراجع، و ترتيبها أبجدياً أو هجائياً في صندوق أو ملف، حسب ما يقتضيه موضوع البحث، يكون الباحث قد سهل على نفسه الرجوع لكل مصدر حسب الحاجة، و ترتيب المصادر و المراجع في القائمة النهائية عند نهاية البحث، و بعد هذه المرحلة تشتد مرحلة أخرى، من أهم المراحل في البحث العلمي، و هي مرحلة قراءة المصادر التي جمعها بالكيفيات السابقة.

1- شمشيم رشيد، مناهج العلوم القانونية، المرجع السابق، ص82

المطلب الثاني: أنواع القراءة

أولاً: القراءة السريعة الاكتشافية¹

تعد القراءة الأولية بمثابة استطلاع أو اكتشاف، فالباحث يطلع على فهارس المصادر، و المقدمات التي تتواجد بها و طريقة تبويبها، و النتائج التي توصل إليها أصحابها، و طرق التهميش التي ساروا عليها، و بتعبير آخر أن القراءة الاكتشافية، تركز بالدرجة الأولى حول الجوانب الشكلية حتى تعطي للباحث انطباع أو صورة عامة حول الطرق المنهجية العلمية المستخدمة من جهة و كذا ما يفيد في دراسته من جهة أخرى، وهذا النوع من القراءة لا يتطلب وقتاً طويلاً، لأنها قراءة تمهيدية فقط و الباحث يستفيد من هذه القراءة فيما يلي:

1- تصنيف المصادر بناء على ارتباطها بموضوع البحث، فهناك مصادر تعد أصلية، وأخرى ثانوية.

2- الاطلاع على بيانات التأليف و هي التي تخص بالمؤلف.

3- مدى جودة الموضوع الذي يطرحه المصدر.

4- الهدف من تأليف المصدر، لان المصادر تختلف، فمنها ما هو لغرض الحصول على الدرجات العلمية، و منها ما هو للتأليف الشخصي، و منها ما هو محاضرات أو دروس.

5- نوع الدراسة التي يتناولها المصدر، لان نوع الدراسة يتميز بمدى عمق التحليل و معالجة الموضوع.

1- عوايدي عمار، مناهج البث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية، المرجع السابق، ص69.

6- المنهجية المتبعة في طرح الموضوع بالنسبة للباحثين السابقين، و هل توافق المنهجية العلمية؟

7- الإخراج الشكلي للمصدر، هل هو مخطوط ؟ أو مطبوع ؟ أم غير ذلك ؟

8- الاستفادة من قائمة المصادر و المراجع المعتمدة في الأبحاث التي بين يديه، و لعلها تقدم له بعض المصادر و المراجع المهمة، و التي لم يطلع عليها.

ثانيا: القراءة العميقة المركزة

و هي القراءة التي يستجمع فيها الباحث قدرته على التعمق و الدراسة والتحليل، عندما يمسك بمصدر من المصادر القليلة التي تستحق عناية خاصة¹، فيقرأ ما بين سطورها بيقظة عالية، و يتركيز و تحليل و تفكير، ثم يسجل ما توصل إليه من أفكار على البطاقات، و إذا أحسن الباحث القراءة العميقة، نجح في بحثه و حقق ما يهدف إليه، و للقيام بهذا النوع من القراءة يجب أن تتوفر الشروط التالية:²

1- أن يكون الطالب حاذقا في تقويم الكتب الموجودة بين يديه. ليعرف المهم منها والأهم.

2- ألا يقرأ و هو متعب، لان هذا يؤثر على قواه العقلية، فيجعل استفادته منقوصة.

1- شلبي احمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، المرجع السابق، ص54.

2- شلبي أحمد، المرجع نفسه، ص55

3- ألا يستطرد في قراءته إلا بما يتصل بموضوع بحثه، لان قراءة ما لا صلة له بالموضوع لا يقدم له فائدة.

4 - يجب على الطالب أن يتحين الفرص و الأوقات التي يكون فيها أكثر استعدادا للفهم كأوقات الصباح.

5- يجب على الطالب أن يختار المكان المناسب للقراءة حتى يستطيع استيعاب ما يقرأ، و بعض الباحثين يفضلون القراءة في البيوت، و بعضه الآخر يفضلها في المكتبة، وهذا يرجع لظروف الباحث الخاصة، و ما ينصح به الطالب الذي يفضل القراءة في البيت: الإحاطة بالمصادر التي تمس بحثه والاطلاع عليها، حتى يوفر على نفسه مشقة حملها إلى البيت في أن واحد، و يجب عليه الالتزام بنظام الاستعارة للمكتبات، حتى لا يتعرض للإقصاء، و يضيع على نفسه فرصة البحث.

الفرع الثاني: نتائج القراءة

أولاً: التعمق في فهم الموضوع و الإلمام به في جميع الجوانب، و هذا يعطي للطالب القدرة على التحليل و الاستنتاج و ربط أفكاره بأفكار غيره، و القدرة على صياغة المادة العلمية بما يخدم الموضوع.

ثانياً: التحكم في المعارف العلمية المتعلقة بالبحث، كالسلامة اللغوية، و الأسلوب العلمي، والإيجاز غير المخل، و تقديم ما يجب تقديمه، و تأخير ما يجب تأخيره، و دقة العبارات ودلالاتها في الأفكار.

ثالثاً: تمكن الباحث من تحليل البيانات و نقد آراء الآخرين، مما يترتب عنه الانفراد برأيه، وظهور شخصيته في البحث، فلا يكن همه النقل عن الآخرين فقط، لان هذا يفقد البحث أهميته العلمية.

المطلب الثالث: وضع خطة البحث

تعد خطة البحث التصميم الأولي للبحث، وهي احد المتطلبات الأساسية في خطوات البحث العلمي، سواء كان البحث سيقدم كرسالة جامعية، أو كان لغرض النشر، أو في أي مجال من المجالات العلمية¹ والخطة يجب أن تعتمد عناصر البحث و جزئياته كلها، أي: «تتضمن عرضا وافيا و دقيقا لأجزاء البحث»².

و عليه سنتطرق في هذا البحث إلى شروط وضع الخطة، و المعايير التي يستند إليها الباحث في وضع الخطة، ثم القوالب التي تتكون منها الخطة.

الفرع الأول: شروط وضع الخطة

يجب على الطالب الباحث التقيد بالشروط الآتية عند وضع الخطة:

- 1- يجب أن تكون الخطة من صميم مشكلة البحث تكون عناصر الخطة تعبر عن مشكلات فرعية، منبثقة عن المشكلة الأساسية للبحث.
- 2- يجب أن تكون الخطة مفصلة و واضحة³.
- 3- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع⁴.
- 4- يجب أن تكون قوالب الخطة مترابطة و متسلسلة، و مترابطة فيما بينها، بحيث تدخل الجزئيات تحت الكليات: أي العناوين الكلية تتضمن العناوين

1- عليان ربحي مصطفى، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه، المرجع السابق، ص 315.

2- عميرة عبد الرحمان، أضواء على البحث والمصادر، المرجع السابق، ص 36.

3- شمشيم رشيد، مناهج العلوم القانونية، المرجع السابق، ص 89.

الجزئية، ويبدو الترابط و التناسق بين عناصر الخطة، فإذا حذفنا بعض العناصر ظهر الخلل جليا.

5- تجنب التكرار في اختيار العناوين، فلا ينبغي أن يكون عنوان في فصل موجود في فصل آخر.

6- مراعاة التوازن الشكلي للخطة، أي أن يكون التقسيم متساويا أو متقاربا، كتساوي عدد الفروع أكل طالب، أو تساوي المطالب لكل المباحث، أو المباحث لكل الفصول، وكذلك التوازن في عدد الصفحات لكل المطالب والمباحث و الفصول.

فمثلا: إذا كان لدينا في بحث ما أربعة فصول، ينبغي أن يكون عدد الصفحات لكل فصل تساوي عدد الصفحات بالنسبة للفصول الأخرى، أو على الأقل متقاربة.

7- عند صياغة العناوين الفرعية يجب أن تكون كاملة الصياغة. فمثلا إذا كان عنوان المطلب: مفهوم الرقابة البرلمانية، فلا ينبغي أن يكون الفرع الأول: تعريفها لغة، والفرع الثاني: تعريفها اصطلاحا، بل ينبغي أن يكون الفرع الأول: تعريف الرقابة البرلمانية لغة. و الفرع الثاني: تعريف الرقابة البرلمانية اصطلاحا.

و إذا كان لدينا في بحث ما أربعة فصول، ينبغي أن يكون عدد الصفحات لكل فصل تساوي عدد الصفحات بالنسبة للفصول الأخرى أو على الأقل متقاربة.

الفرع الثاني: قوالب الخطة

القوالب هي الأطر التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث، و يجب أن يكون وضعها متسلسلا من الأكبر إلى الأصغر، بحيث تبدو الخطة كلها متسلسلة وقوالبها متناسقة فيما بينها. و القوالب ترتبها تنازليا كما يلي: الكتاب، الجزء، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا، 1، أ.

وهي تتحدد حسب طبيعة الموضوع، فان كان الباحث بصدد إعداد بحث في الدكتوراه، من الممكن أن يبدأ بالقسم، ثم الباب، ثم الفصل، إذا كانت الرسالة مكونة من عدة أقسام، و قد يبدأ بالباب ثم الفصول، إذا كانت الرسالة مكونة من عدة أبواب، و قد يبدأ بالفصل إذا كانت تحتوي على فصول فقط. كما هو الشأن في رسالة الماجستير، و مذكرة الماستر. و قد يحتوي البحث على المباحث فقط، وتحت المباحث القوالب الأخرى.

و ما يجب التركيز عليه، أن يكون الترتيب بنفس النسق الذي بدا به البحث، فلا يمكن تغييره، و إلا كان هناك خلل في الخطة، فمثلا: يوضع في مطلب الفروع، و في مطلب آخر أولا، ثانيا..، أو يوضع في فرع من الفروع: أولا، ثانيا.... و في فرع آخر: أ، ب، ج، أو 1، 2، 3، و هكذا.

الفصل الثالث

تحرير المذكرة

المبحث الأول

مراحل صياغة المادة العلمية

لا يعني تفريغ المادة العلمية كتابة النصوص بصيغتها الأصلية أو بالمعنى أو مختصرة، إن هذه العملية تختلف قليلاً عن عملية الحصر، لأن الهدف الأساس منها هو اختصار المعلومات المبعثرة في مئات الصفحات أو آلافها، في ورقات محدودة أو في جدول صغير، يمكن استعراضها بسهولة ويسر، وهي أشبه بعملية رسم خارطة لمنطقة جغرافية شاسعة المساحة ومتنوعة التضاريس، يستطيع الناظر أن يتعرف عليها من استعراضه تلك المساحات الشاسعة، وربما التضاريس المعقدة، دون الحاجة إلى التنقل في الطبيعة، فالباحث يستغني بهذه الجداول عن تصفح المراجع الكثيرة والصفحات العديدة.

فإذا كان الطالب قد انتهى من قراءة المصادر المتصلة ببحثه، وجمع المادة العلمية وكتابتها على البطاقات، تأتي مرحلة أخرى يظهر فيها التفاوت بين الطالبة أو الباحثين، من حيث مدى إظهار ذاتية الباحث و شخصيته، وذلك من خلال اختيار المادة العلمية التي تصلح للبحث من المادة الثانوية التي يمكن الاستغناء عنها، و ترتيب ما تم جمعه من تلك المادة، ثم صياغته بأسلوبه الخاص، و إعادة كتابته بما يتناسب مع بحثه.

وتبدأ مهمة الأعداد لصياغة المادة العلمية، بعد نهاية الباحث من جمعها وإثباتها في البطاقات، و ترتيبها حسب أجزاء البحث عناصره، وتعتبر هذه الخطوة أهم الخطوات في البحث، لأن الباحث يباشر بحثه بأسلوبه، فهو يعبر عن شخصيته، وكيفية تعامله مع المادة التي جمعها.

والباحث الذي يحسن فن الصياغة هو الذي يتمكن من إيصال أفكاره إلى الآخرين، في أسلوب شيق جذاب ويخفق كثير من الطلبة عند معالجتهم لمواضيع المذكرات، كونهم يعتمدون على النقل الحرفي للنصوص، وهذا في حد ذاته عيب من عيوب كتابة البحث، وعليه يجب التقيد بما سنبيته في المطالب التالية، حتى لا ينجح الطالب إلى السرقة العلمية من حيث لا يشعر.

المطلب الأول: صياغة المادة العلمية في مسودة

والمعنى وضع مسودة للبحث، و فيها يعتني الباحث بإخراج أفكار البحث لأول مرة، اعتمادا على ما جمعه من مادة علمية، وينبغي هنا أن يهتم بتدوين الأفكار، بصرف النظر عن الأسلوب و الصياغة¹، لان المهم في هذه الحالة تقييد الأفكار، وليس تهذيبها وتنقيحها، فهو بمثابة القارئ للتوصل إلى جوانب الموضوع بسهولة، و يجب أن يراعي قواعد الصياغة عند عملية التسويد.

الفرع الأول: قواعد الصياغة

أولا: الجانب الشكلي

1- يجب أن لا يكتب الباحث إلا على وجه واحد للورقة، و إذا كانت مخططة لا بأس أن تترك سطرًا فارغًا للزيادة عليه إذا دعت الحاجة لذلك، أو إصلاح الجمل الضعيفة المبنى، لأن هذا يوفر الجهد و الوقت للطالب دون زيادة ورقة ثانية²، وأن يترك فراغا للحواشي.

2- يجب مراعاة توزيع الفقرات، إذ أن كل فقرة ترتبط بفكرة، مع مراعاة قواعد الترقيم.

1- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص 81.

2 - عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه، ص 80.

3- مراعاة تقسيم البحث الموضوع في الخطة أولاً، و ترتيب الأفكار حسب الفصول والمباحث التي تقتضيها.

4- مراعاة ترابط الفصول، وأن لا تقطع عن بعضها البعض، لأنها كل متكامل، حيث يبدأ كل فصل بتمهيد، و ينتهي بخلاصة موجزة تربطه بالفصل الموالي.

5- الكتابة بأسلوب واضح، مع مراعاة سلامة اللغة، بأن تكون الكلمات مناسبة معبرة عن المعنى المقصود، بعيدة عن التصنع و التملق في الكلام.

ثانياً: قواعد مختصة بالباحث

يجب على الباحث عند عملية التسويد أن يراعي ما يلي:

1- مراعاة الأسلوب الذاتي في التعبير منذ البداية، لان الباحث في مرحلة صب الأفكار الخاصة به، وبيان رأيه الذاتي.

2- استعمال ضمير المناسب في التعبير، فقد يمنع استعمال بعض الضمائر إذا كان في استعمالهم غرور في النفس و ينصح لطالب الدراسات الجامعية استعمال ضمير المفرد، و طلبة الدراسات العليا استعمال ضمير الجمع.

3- يجب تحاشي عبارات السخرية أثناء الرد على الآخرين أو مناقشة أفكارهم، لأن هذا الأسلوب دليل على عدم احترام آراء الآخرين، ولا يليق بالعلماء والمفكرين، فهو يضعف من قيمة البحث.

4- وجوب استبعاد الآراء الفردية أثناء التعبير مثل: أرى، أميل، يرى الباحث، والأحسن أن تستبدل بالمرجحات التالية: لعل، ربما، يبدو، يمكن، وغيرها.

5- محاولة نقد الذات أثناء الكتابة و تصحيح الأخطاء مرة تلوى الأخرى،
وينبغي له ترك عمله الذي انتهى إليه عدة أيام ثم العودة إليه بروح النقد،
حتى يرفع من مستواه.

الفرع الثاني: الاقتباس

البحث العلمي هو سلسلة متتابعة الحلقات من الباحثين، و أي باحث لا
ينطلق من الفراغ، فهو يعتمد على ما سبقه من بحوث غيره، و هذا شكل
(التراكمية)، و ما ينبغي على الباحث هنا أن يعرف كيف يقتبس من عمل غيره
بشكل صحيح، لذلك نتعرف على (الاقتباس) من خلال العناصر التالية:

1- المقصود بالاقتباس

الاقتباس من العناصر المهمة التي تعتمد عليها البحوث العلمية، لذا يقصد
به: شكل الاستعانة بالمصادر و المراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض
بحته أو انه بمثابة استشهاد لأفكار و آراء الآخرين¹

والباحث يأخذ ما تعلق ببحثه من المادة العلمية من بحوث غيره، ليضيف
لبنة للمعرفة العلمية، فهو إما مدعماً لأفكاره أو ناقداً لغيره نقداً مبنياً على أسس
علمية صحيحة، لذلك يجب عليه أن يدرس ما يقتبسه بكامل العناية و الاهتمام،
حتى لا يخرج عن ضابط الأمانة العلمية.

2- أنواع الاقتباس

تتعدد أشكال الاقتباس وطرقه أثناء جمع المادة اللازمة للبحث فيمكن
للباحث أن يأخذ النصوص من المصادر كما هي دون حذف أو تغيير و يمكن له

1- عليان ربحي مصطفى، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه، المرجع السابق، ص291.

أن يأخذ الفكرة دون العبارة الحرفية للنص، و تبعاً لهذا نبين أنواع الاقتباس كما يلي:

أ- الاقتباس الحرفي المباشر¹

و يقصد به إثبات الباحث أفكار غيره التي استعان بها في بحثه بشكل حرفي كما وردت في مصدرها الأصلي دون أي تعديل أو تغيير في كلماتها.

و هذا النوع يلجئ إليه الباحث في حالة أهمية المادة المقتبسة، و تعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه، أو إذا كان غرضه نقد النص المقتبس، و يجب عليه أن يضع النص بين علامة اقتباس، قوسين صغيرين.

هكذا أو "....." ليدل على أن النص مقتبس، ثم يسنده إلى مصدره الأصلي مبيناً كل البيانات المتعلقة به، بما في ذلك رقم الصفحة التي يوجد فيها النص المقتبس.

و يمكن له دمج المادة المقتبسة مع متن البحث، إذا كان النص المقتبس لا يزيد عن أربعة أسطر، بشرط وضعها بين قوسين، و إذا زاد على أربعة أسطر يجب أن تفصل المادة المقتبسة عن متن البحث، فتبدأ بسطر جديد و تخفض المسافة بين اسطر المادة المقتبسة.

و قد يحذف الباحث بعض الكلمات أو العبارات التي لا فائدة من وضعها، فيشير إلى ذلك بعلامة (...) وهي وضع ثلاث نقاط متتالية أفقياً على السطر مكان العبارة المحذوفة للدلالة على ذلك، و قد يكون الحذف في مواضع متعددة من المادة المقتبسة، فينبه على ذلك بنفس الطريقة، و هذا ما يسمى بالاقتباس المتقطع، بشرط أن لا تزيد العبارات المحذوفة على سطرين، فإذا زادت على سطر يوضع بدل

1- محمد عبيدات و محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، المرجع السابق، ص167.

ثلاث نقاط سطر من النقاط، وفي حالة وجود خطأ في النص الأصلي المقتبس¹ يصحح بين قوسين مركونين هكذا [تصحیح].

ليدل على انه ليس من النص المقتبس، و قد يوضع بين القوسين كلمة هكذا كما في الشكل: [هكذا] ليدل على أن الخطأ في النص الأصلي المقتبس، و يصحح في الهامش، ويمكن أن يلجأ الباحث إلى نفس الشكل لتوضيح الإبهام و الغموض في النص المقتبس.

و يلجئ إلى الاقتباس الحرفي في الحالات التالية²

* إذا كانت تعبيرات المؤلف و كلماته ذات أهمية خاصة.

* إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية إلى الغرض في سلامة و وضوح.

* الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان خصوصا إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة.

ب- الاقتباس غير المباشر

يقصد بالاقتباس غير المباشر نقل الأفكار و الآراء، ثم صياغتها وتلخيصها بأسلوب جديد و لغة جديدة، مع مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي المقصود أو تغييره.³

وفي حالة الاقتباس غير المباشر لا توضع علامة الاقتباس المبينة سابقا القوسان الصغيران أو الشولتان . و على الباحث أن يتبع قواعد الإسناد في الهامش، بالإشارة إلى المصادر الأصلية للأفكار المقتبسة

1- عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص 91.

2- عبد الوهاب أبو سليمان، المرجع نفسه، ص 89.

3- محمد عبيدات و محمد ابو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، المرجع السابق، ص 168.

ثالثاً: قواعد الاقتباس

حتى يستفيد الباحث من عملية الاقتباس، يجب عليه التقيد بالقواعد المنهجية أثناء مباشرة هذه العملية¹.

1- الدقة في اختيار المصادر التي يقتبس منها، أي أن تكون المصادر أصلية لموضوع البحث، و مؤلفوها ممن يعتمد عليهم.

2- الأمانة العلمية ومعناه ضرورة الإشارة إلى المصادر التي تم الاقتباس منها، و توخي الباحث للصدق و الموضوعية و الوضوح، و تمييز الأفكار عن بعضها، و تجنب الخلط في الأمور.

3- الدقة التامة في النقل، و عدم تشويه ما ينقل بالحذف أو الإضافة، سواء كان قصداً أو عن غير قصد، بوضع ما يقتبس بين قوسين

4- حسن الانسجام بين ما اقتبس و ما بعد بحيث لا يبدو أي تنافر في السياق.

5- يجب أن لا تختفي شخصية الباحث بين ثانيا كثرة الاقتباسات، و أن لا تكون الرسالة عبارة عن سلسلة اقتباسات متتالية، بل لا بد أن تتسق الاقتباسات مع أفكار الباحث، غير خالية من التقديم و النقد و التحليل.

6- الموضوعية في الاقتباس، أي عدم الاختصار على الاقتباسات التي تؤدي رأي الباحث، و إهمال التي تختلف مع وجهة نظره.

7- مراعاة القواعد الشكلية في الاقتباس والتوثيق.

8- عدم التطويل و المبالغة في الاقتباس، و يفضل أن لا يزيد على ستة أسطر، أو نصف صفحة.

1- عليان ربحي مصطفى، البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه، المرجع السابق، ص 294.

رابعاً: الاقتباس والسرقعة العلمية

السرقعة العلمية في أبسط معانيها، هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد، أو بغير قصد، وسواء أكانت السرقعة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكاً أكاديمياً خطيراً¹، فعلى سبيل المثال عند اقتباس كلمات الآخرين يجب وضعها بين علامتي تنصيص، وتسجيل كافة بيانات المصدر في ذات الصفحة أو في نهاية البحث حسب ما يقتضيه منهج الباحث، وتسجيل المصدر بكامل بياناته ضمن ثبت المصادر والمراجع، والتوثيق الدقيق هذا ليس وفقاً على الكلمات، بل ضرورة حتمية عند اقتباس أفكار الآخرين².

ويمكن التمييز بين خمسة أنواع من السرقعة العلمية:

1 - السرقعة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق، وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداماً حرفياً، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر.

2- السرقعة العلمية باستبدال الكلمات، وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، ولتجنب ذلك يجب الحرص على وضع أي اقتباس . مهما كان حجمه . بين علامتي تنصيص، وذكر اسم مؤلف الكتاب، أو المقالة المأخوذ منها، ويفضل ألا يميل الباحث للاقتباس إلا إذا كان الاقتباس ذا فائدة خاصة في المسألة التي يحاول طرحها.

3- السرقعة العلمية للأسلوب والمقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية، جملة بجملة، ومقطعاً، فهذه سرقعة علمية، مع أن المكتوب لا

1 - أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 334.

2- رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2014م، ص35.

يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، و هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.

4 - السرقة العلمية باستخدام الاستعارة: تستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين.

5 - السرقة العلمية للأفكار: في حال الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما، أو مقترح قدمه لحل مشكلة ما يجب نسبتهما له بوضوح، ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد¹.

وعليه فالفرق واضح بين الاقتباس والسرقة، فالفرق بين الاقتباس والسرقة أن الأول أخذ ونقل مع إشارة وتوثيق إلى مصدر الأخذ والنقل، وأما السرقة فهي أخذ ونقل ولكن دون إشارة ولا توثيق.

المطلب الثاني: صياغة المادة العلمية

من الضروري بمكان مراعاة الطالب لأسلوب صياغة المادة العلمية في المذكرة، من حيث ترابط المعاني، و دقة التعبير و سلامة الأسلوب، و خلو الكتابة من الأخطاء الإملائية مهما كانت و هذا لا يتأتى للطلاب إلا بإتقان لغة البحث،

1- محمد فوزي رمضان حسنين، الاقتباس في النشر العلمي بين الأصالة والسرقة، منظمة المجتمع العلمي العربي، دط، دت، ص05.

بالقدر الذي يمكنه من انجاز بحثه بصورة مهذبة، ومما ينبغي للطالب لإتقانه، علامة الترقيم و كذا بعض القواعد الإملائية: مثل قواعد كتابة الهمزة، و سنبين هذه القواعد فيما يلي:

الفرع الأول: علامات الترقيم عند الصياغة

أولاً: علامات الترقيم

علامات الترقيم هي علامات كتابية تعين على معرفة مواضع الوقف، وطريقة الأداء ومنهج القراءة، وتساعد على توضيح وضع الجمل في الكلام وصلتها به، و تزيل الإبهام واللبس عن مواقع العبارة من السياق¹

و يجب على الباحث الالتزام بهذه القواعد أثناء صياغة المادة العلمية، ويفضل الرجوع إلى كتب الأدب و اللغة للوقوف عند استعمالاتها، و ما يتم عرضه بشأنها و ما يمثل إلا حالات يحتاج إليها الباحث أثناء الصياغة و منها

1- النقطة (.) و تدل على الوقف التام: و تستعمل في الحالات التالية:

- في نهاية كل جملة تم معناها، سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية أو مركبة تفيد معنى مستقبلاً

- في نهاية الحواشي و نهاية المصادر و المراجع.

- عقب الفقرات المرقمة، التي تبدأ بسطر جديد

- يمكن وضعها داخل علامة التنصيص إذا كانت الجملة مكتملة بذاتها، لاسيما إذا كانت طويلة، و تغني عن النقطة التي توضع خارج علامة

التنصيص

1- الشنطي محمد الصالح، فن التحرير العربي ضوابطه و أنماطه، دار الأندلس، السعودية، ط2001، ص5، ص138.

- تأتي عقب القوس الثاني أو علامة التنصيص إذا كانت الجملة تحتوي على كلمة أو عبارة، أو جملة فرعية غير مكتملة بذاتها.
- تأتي عقب الأحرف أو الكلمات أو الأسماء المختصرة
- توضع في نهاية كل مقطع.
- بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (الببليوغرافيا)

2- الفاصلة (،) و توضع في الحالات التالية:

- بين جملتين مرتبطتين كأن تكون الثانية صفة أو حالا أو ظرفا للأولى.
- للفصل بين معاني الجمل الكبيرة.
- للفصل بين الجمل المتعاطفة التي يتركب منها كلام تام.
- بين الشرط و جوابه، و بين القسم و جوابه إذا كانت جملها طويلة، و بين الصفات المتكررة،
- بعد "نعم" أو "لا" جوابا لسؤال تتبعه جملة: مثل بلى، انتظرت طويلا
- بين لفظ البدل و المبدل منه، مثل: "جاء السيف القاطع، و الخنجر الباتر، بطل الأبطال، خالد بن الوليد.
- بعد المنادى في الجملة، و بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل، و بعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل. مثل في المنادى: «يا بني، أن أباك قد فني و هو حي».
- بعد أرقام السنة حين تبدأ بها الجملة، أو بعد الشهر أو اليوم.

- بين اسم المؤلف و شهرته، و بين معلومات النشر أثناء تدوين المصادر.
- و بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر، في الهوامش، و يستثنى من ذلك مختصر الصفحة منعا للالتباس في الأرقام. و يمنع وضع " الفاصلة" بين ركني الجملة المبتدأ و الخبر: أنت، الملك"، أو الفعل و الفاعل، مثل: "انصرف، سعيد".

3- الفاصلة المنقوطة (؛) و توضع في الحالات التالية:

- بين الجمل الطويلة التي يتركب من مجموعها كلام مفيد.حتى يتمكن القارئ من الاستراحة والتنفس بين هذه الجمل.
- بين جملتين تكون الثانية منهما سببا للأولى، مثل: " فاز الأديب بالجائزة؛ نظرا لتفوقه".
- و تستعمل في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف الفكرة الواحدة أكثر من مصدر، حيث توضع بين المصادر تحت رقم واحد، و كذلك عندما يعتمد الباحث إلى تكرار عدة أمور
- بين الجملتين المتصلتين في المعنى.

4- النقطتان الرأسيتان (:)

وتدلان على وقف متوسط، و توضعان لتوضيح ما بعدها، و تميزا لما قبلهما في الحالات التالية:

- بين القول و مقوله، فهما تشيران إلى نص سيرد.

مثل: "رجع الوزير قائلاً: لقد حققنا المخطط".

- بين الشيء و أقسامه و أنواعه.مثل: "الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، حرف."

- قبل الأمثلة التي توضح القاعدة

- قبل المنقول أو المقتبس، مثل: "من المأثور: عند الشدائد يعرف الخلان".

- قبل تفسير أو تعليل أو شرح.

- قبل التفصيل، و بعد الإجمال.

5- النقطتان الرئيسيتان بعدهما شرطة، وشكلهما (-:)

وتوضعان بعد عبارات الشرط مثل: كما يأتي:- أو كلمات الآتية:-

6- علامات الاستفهام وشكلها (؟)، وتوضع في الحالات التالية:

- بعد الجمل الاستفهامية، مثل: ماذا تفعل ؟

- بين القوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة أو خبر.

- قبل قوسين إذا كان الكلام واردا نقلا.

- في نهاية كل سؤال أو استفسار أو تساؤل، ونقتضي أداء معينا يختلف فيه.

ففي "السؤال"، مثل: "من أول من خطب في الناس؟" وفي الاستفسار مثل:

"هل نجح ولدك؟"، وفي التساؤل مثل: "أصدقا فهمت؟"

وقد توضع علامة استفهام بعدها علامة تعجب "؟" ! " وتسمى: " علامة

الاستفهام الإنكاري"، وتستعمل عندما نجمع في الجملة بين الاستفهام والتعجب أو

الإنكار مثل: "أتلومني وقد أرشدتك إلى الصواب ؟!".

7 - علامة التعجب أو التأثر (!): وتوضع في الحالات التالية:

- في آخر الجملة للتعبير عن التعجب. مثل: " كم هي حدود الرقابة على الحكومة!" أو التحذير أو الإغراء، أو الفرح، أو الحزن، أو الاستغاثة، أو الدعاء،

- بعد الجملة المبتدئة بـ " ما " التعجبية مطلقا، استحسانا أو استقباحا.

- وبعد الجملة المبتدئة بـ " نعم " و"بئس " مثل: " نعم العبد، صهيب !"، " بئس الرجل الكاذب

8- الشرطة أو "الوصلة " (-)

و هي تفيد اتصال الكلام إذا طال احد ركنيه، و هي من أدوات الربط، و تستلزم وقفة يسيرة قبل استئناف الكلام، و توضع في الحالات الآتية:

- أول السطر في حال المحاورة بين اثنين، مثل: ما رأيك؟ أرى... (توضع أول السطر).

- بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول.

- بين العدد و المعداد إذا وقعا عنوانا في أول السطر للوصل بينهما، مثل: أولا -، ثانيا -، ثالثا.

- في أواخر الجملة غير التامة، بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

- بين الرقمين المتسلسلين بالنسبة لتدوين رقم الصفحات بالهامش. مثل: ص23-

9- الشرطتان، أو علامة اعتراض (.) :

و هما وصلتان تحصر بينهما الجمل الاعتراضية و التفسير، و ما إلى ذلك مما يفصل بين أركان الجملة الأساسية، و يمكن استخدام القوسين أيضا () بدلا من الوصلتين. ومن الجملة الاعتراضية الدعاء، و التفسير و ما إلى ذلك.
مثل: "ابن خلدون . بفتح و سكون . من علماء الاجتماع المسلمين البارزين".

10- الشولتان المزدوجتان أو علامتا التنصيص (" ") :

- و تفيد حصر الكلام المنقول بنصه، و توضع في الحالات التالية:
- نقل الكلام المقتبس حرفيا، سواء كان كلام الله سبحانه و تعالى، أو من الأحاديث الشريفة، أو من العبارات المستشهد بها من أي مصدر كان.
 - عند الإشارة لعناوين الكتب أو المقالات أو الموضوعات، أو النصوص الفقهية، أو ذكر علم من الأعلام لأي غرض من الأغراض بقصد الحديث عنه، أو الاستشهاد به.
 - عند الإشارة إلى مرجع في سياق الكلام، مثل أن نقول بعد حديثنا عن الالتزام: "أنظر كتاب السنهوري ج...ص...."
 - عند الحوار حول قضية معينة أو لفظة أو دلالة معنوية، و تكررت الإشارة إليها. مثل: " أن " ولود" على وزن فعول"

11- القوسان الكبيران، أو الهلالين الكبيرين () : و تستعمل في الحالات التالية:

- يوضع بينهما معاني العبارات و الجمل التي يراد توضيحها.
- توضع حول الأرقام في النص.

- توضع حول إشارة الاستفهام، بعد الخبر، أو كلمة، أو سنة، دلالة على الشك فيه.

- حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص، على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

- توضع حول معلومات النشر المدونة بالهامش.

12 - القوسان المركبان [] : ويستعملان في الحالات التالية:

- حصر الإضافات أو العبارات الساقطة في نص محقق.

- وضع الزيادات التي تضاف إلى كلام مقتبس حرفياً، للتوضيح والتقويم أو لسقط في الأصل، أو الأصل، إضافة من مصدر آخر.

13 - النقطة الأفقية أو علامة الحذف (...):

وهي ثلاث نقاط متوالية على السطر، تدل على الحذف، وضعت لتشير إلى أن كلاماً أسقط من هذه الفقرة المقتبسة لا يعيننا إثباته. وتوضع في الحالات التالية:

- للدلالة على أن هناك أمثلة كثيرة لم تذكر اكتفاء بما ذكر

- ذكر المهم من المقتبس مع إسقاط أن هناك غير المهم ووضع نقط... بدلاً منه، أو للدلالة على كلام محذوف اختصاراً.

- للدلالة استنباح ذكر المحذوف.

- بعد الجملة التي لها عدة معاني، لحمل القارئ على التفكير.

ثانيا: مراعاة رموز الاختصارات

يجب على الطالب مراعاة الرموز أو المختصرات، المتعارف عليها في بحوث الدراسات العليا، كرسائل والأطروحات، سواء مما تعلق بالهامش، أو بغيره، والجدول الآتي يوضح بعض الرموز ودلالاتها¹:

1- الرموز باللغة العربية:

الرمز	المصطلح	الرمز	المصطلح
مج	مخطوط	مج	مجلد
ج	هامش	ج	الجزء
ص	هامش الصفحة	ص	الصفحة
ص، ص	السطر	ص، ص	صفحتان متتاليتان
ص - ص	ترجمة	ص - ص	صفحات متتابعة
ط	تاريخ الوفاة	ط	طبعة
د. ط	قبل الميلاد	د. ط	دون طبعة
ت. ن	قبل الهجرة	ت. ن	تاريخ النشر
د. ت. ن	ميلادي	د. ت. ن	دون تاريخ النشر
م. ن	هجري	م. ن	مكان النشر
د. م. ن	دكتور	د. م. ن	دون مكان النشر
تح		تح	تحقيق

1- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص 114.

2- الرموز باللغة الأجنبية

الرمز باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
Ed	Edition	الطبعة
Rév	Révision	التحقيق
Ibid	Ibid ium	المصدر السابق
Loc.c: T	Loco citato (im th place)	نفس المكان المشار إليه سابقا
Ms	Manuscript	مخطوط
n.d	No date	بدون تاريخ النشر
n.p.	No place	بدون مكان النشر
Op.cit	Opère citato	المصدر السابق
P.	Page	صفحة
PP.	Pages	صفحات
V.	Volume	جزء
Vol.	Volume	مجلد
Vols.	Volumes	مجلدات
B. C.	Befort Christ	قبل الميلاد
A. H.	Islamic calendar	هجري
C.	Christ	ميلادي
Pub.	Publishes	ناشر
Pr.	Pren	مطبعة
n. p	No Publishes	دون ناشر
Art.	Article	مقال

فقرة	Paragraphe	Par.
دون مطبعة	No press	n. pr.

الفرع الثاني: قواعد الإملاء الأساسية

من أهم ما ينبغي أن يعتني به الطالب أثناء كتابة المذكرة قواعد الإملاء الأساسية، لتكون كتابته خالية من الأخطاء المنقصة لقيمة البحث، وتتعلق هذه القواعد بكتابة الهمزة وكتابة الألف اللينة، وغير ذلك، وفي هذا الموضع سنتطرق للقواعد الإملائية في كتابة الهمزة في أول الكلمة - همزة الوصل وهمزة القطع -، لكثرة الأخطاء التي ترد في المذكرات من هذا النوع، ونترك للطالب باقي القواعد للبحث عنها في موطنها وهي الكتب التي تفصل "قواعد الإملاء":

أولاً: كتابة الهمزة في أول الكلمة¹

الهمزة في أول الكلمة تكتب على شكل رأس العين صغير، إما على الألف، إذا كانت مضمومة ومفتوحة بهذا الشكل "أ" أو تحته إذا كانت مكسورة بهذا الشكل "إ" أو تحذف مع بقاء الألف بهذا الشكل "ا"، فالأولى تسمى همزة القطع "أ" أو "إ" وهي التي تثبت ابتداء ووصلا، رسماً ونطقاً، والثانية تسمى همزة وصل "ا" وهي التي تثبت في ابتداء الكلام نطقاً وتحذف في درجه، أي: تظهر على شكل "ا" خالية من رأس العين الصغيرة "ء"، وفيما يلي بيان القواعد الأساسية لهمزة القطع وهمزة الوصل:

1- همزة القطع (أ):

- في أول أسماء الأعلام المبدوءة بهمزة، مثال: أحمد، أكرم...
- في أول الحرف، مثال: إلى، أن، إن، إما...

1- عبد السلام محمد هارون، قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، 1993م، ص8.

- أول الماضي الرباعي وأمره ومصدره، مثال: أفاد، افد، إفادة
- أول الماضي الثلاثي، مثال: أخرج، أكل...
- في الفعل المضارع المبدوء بالألف المضارعة، مثال: أكتب، أمشي، أدرس، أحرر
- جمع الأسماء غير مصادر المعروفة: مثال: "اسم" يجمع على "أسماء" و "ابن" يجمع على "أبناء" وهكذا.

2- همزة الوصل "ا"

- أسماء غير مصادر وهي أسماء محفوظة وعددها عشرة، مالم تجمع: اسم، واست، وابن، ابنة، وامرؤ، و امرأة، وكذا مثلى هذه الأسماء السبعة واثنان، واثنان، و أيم الله، فإذا وردت بصيغة الجمع كانت همزاتها همزة قطع.
- أسماء مصادر الأفعال الخماسية والسداسية: الخماسية مثل: الانطلاق، الاقتداء، والسداسية مثل: الاستخراج، الاستنتاج.
- ماضي الخماسي وأمره ومصدره: مثل: انطلق، انطلاق.
- ماضي السداسي وأمره ومصدره: مثل: استخرج، استخراج.
- أمر الثلاثي، مثل: كتب، اكتب.
- همزة "ال" التعريف، مثل الرجل، الدارس، المكتوب.

3- التمييز بين همزة الوصل وهمزة القطع

- للتمييز بين همزة الوصل وهمزة القطع، ندخل على الكلمة إما حرف "الفاء" أو حرف "الواو" فإذا اختفت الهمزة من النطق فهي همزة وصل، وإلا فهي همزة قطع.

مثلاً: كلمة " استنتج " إذا دخلت عليها " الواو " فإن الهمزة تختفي، وتقرأ حينئذ: وستنتج " وتكتب "واستنتج ".

بينما كلمة: "أكل " إذا أدخلت عليها " الواو " فإن الهمزة لا تختفي، فلا يمكن قراءتها: " وكل " بل تخرل الكلمة رأساً، وتكتب وتقرأ في الأصح: "وأكل".

الفرع الثالث: نظام استعمال الأرقام¹

في هذا الموضع لا أقصد "كتابة العدد " كمبحث لغوي بحت، لأن حالات كتابة العدد وعلاقته مع المعدود يجب على الطالب الباحث الرجوع إليه في كتب اللغة، وهذا أمر من الضرورة بمكان، إنما أقصد النظام الذي وضعه الباحثون لكتابة الأرقام في الرسائل ومن ذلك:

1- الرقم الذي لا يحتاج الطالب في التعبير عنه إلى أكثر من ثلاث كلمات يجب كتابته بالحروف، مثل: "170" تكتب " مائة وسبعون"، مع مراعاة قواعد الإعراب في الجملة التي تقع فيها. وإذا احتاج الطالب إلى التعبير عن الرقم المكون من أكثر من ثلاث كلمات ففي هذه الحالة تستعمل الأرقام فقط دون الحروف، مثل: 1854، 1960، 2017 وهكذا.

2- ما اصطلح على كتابته بالأرقام يجب كتابته بالأرقام للتيسير، مثل: رقم المنزل بالشارع، رقم الهاتف، النسبة المئوية، التاريخ الميلادي والهجري، أرقام الجداول والصور والرسوم.

3- العدد الواقع في أول جملة يكتب بالحروف، وإن تضمن أكثر من ثلاث كلمات.

1- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص96.

مثل: ألف وثلاثمائة وخمسة وستون طالبا تقدموا لاجتياز مسابقة الدكتوراه (ل، م، د) في كلية الحقوق والعلوم السياسية لسنة (2016/2015)، وإنما يوصى الطالب في هذه الحالة بالتقليل وعدم الإكثار من هذه الكتابة للأرقام.

1- الكسر إذا كان وحده أو مع عدد مفرد، يكتب بالحروف.

مثل: "نجح نصف الممتحنين" أو "خمسة أمتار ونصف".

وما عدا ذلك، يكتب بالأرقام، مثل: 17 و 179/4 و 22/2 و 3/4،

9.005،25.25

المبحث الثاني

توثيق المصادر في الهامش

البحث العلمي يعتمد أساسا على المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث، ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى هذه المصادر بدقة وأمانة، حتى تكون دليلا لمن يقرأ البحث.

والإشارة إلى هذه المصادر، يجب أن يكون في مكان خاص، إتباعا للمنهجية العلمية الصحيحة. وهذا ما يسمى بالحواشي أو الهوامش.

والحواشي أو الهوامش إذا أطلق فإنه يراد بها كلما يكتب خارج المتن، أو ما ينبغي أن يكون خارج المتن، إلا أن الشائع في الاستعمال عند الأولين في التأليف هو "نظام الحواشي"، إذا كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة، يمكن من كتابة بعض التعليقات، ولم يكون يكتبها المؤلفون أنفسهم، وإنما يكتبها غيرهم من العلماء شرحا أو تعليقا، وفي الغالب تعد الشروح على النصوص الأصلية¹. كتبها أخرى لأصحابها، وكثيرا ما نجد نظام الحواشي عند المتقدمين من المؤلفين

1- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي لافي العلوم القانونية، المرجع السابق، ص65.

والمصنفين في الفقه الإسلامي، وتفسير القرآن الكريم وتفسير الجلالين: "جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي".

وأصبحت تعرف في عرف المتأخرين "بالهامش" وهي لفظة مولدة¹، كما قال صاحب القاموس المحيط: "والهامش حاشية الكتاب"².

والبعض ممن ألفوا في المنهجية يستعملون الحاشية، وبعضهم يستعمل "الهامش" اعتباراً أن اللفظتين مترادفتين لكن جرى في العرف بين الباحثين استعمال "الهامش" غالباً عوض الحاشية.

المطلب الأول: أهمية التهميش

الفرع الأول: الأهمية

عملية التهميش تقتضي في معناها الأوسع الاعتراف بجهود السابقين الذين قاموا بتأليف المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث، وهذا الاعتراف يظهر في صورتين:

الأولى: الاعتراف العام الذي يتجسد في إثبات قائمة المصادر والمراجع في نهاية الرسالة.

والثانية: الاعتراف الخاص للمؤلفين، بنسبة النصوص والأفكار المقتبسة لمصادرهما عند كتابة البحث³.

1- الكلمة المولدة: هي الكلمة المحدثّة وليست أصيلة في كلام العرب، فيقال هذه الكلمة عربية، وهذه مولدة، وكلمة "هامش" من هذا النوع من المولدات.

2- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص 601.

3- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص 95.

ومن هنا يمكن إجمال وظائف التهميش في الحالات التالية¹:

- 1- الإشارة إلى المصادر والمراجع التي تم الاقتباس منها أو الرجوع إليها، وذلك بوضع المعلومات الكافية عنها.
- 2- توضيح فكرة أو مصطلح غامض ورد ذكره في النص.
- 3- إحالة القارئ إلى مصادر معينة، أو بعض الأجزاء في الكتاب، والتي تعطي معلومات أكثر حول الموضوع، وعادة ما يستعمل: ارجع، أو انظر، أو راجع.
- 4- ترجمة مختصرة لحياة المؤلف ورد ذكره في النص.
- 5- إيراد بعض الآراء المؤيدة أو المعارضة لما في النص بأدلتها.
- 6- تعليق أو تصحيح أو اقتراح أثناء الاقتباس.
- 7- تنبيه القارئ بالرجوع إلى مواضع من البحث، لاحقة أو سابقة على مسألة محل قراءة منه.

الفرع الثاني: طرق التهميش

هناك ثلاث طرق للتهميش²:

أولاً: الطريقة الأولى: الترقيم المتسلسل لكل صفحة مع ذكر المصادر في أسفل الصفحة نفسها:

ويبدأ الترقيم في هذه الطريقة برقم (1)، ثم يوثق المصدر في الهامش أسفل الصفحة، مفصلاً بخط أفقي عن المتن وتكتب المصادر والمراجع والإحالات بحجم صغير تمييزاً عن المتن، وتسهيلاً لرجوع القارئ إليها متى أراد. وينتهي الترقيم برقم

1- عليان رحي مصطفى، البحث العلمي أسسه، المرجع السابق، ص295. وعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي المرجع السابق، ص96.

2- شبلي أحمد، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، المصدر السابق، ص 102.

الإحالة الأخير في الصفحة نفسها، على أن يبدأ في الصفحة الموالية برقم (1) وهكذا، وتعد هذه الطريقة المفضلة والغالبة في البحوث الجامعية والأكاديمية.

وما ينبغي الإشارة إليه، أن استعمال الخط الأفقي للتهميش ينبغي أن يكون آليا بالحاسوب، فكثيرا ما يخطأ الطلبة عندما يضعون الخط الأفقي يدويا، وعند إخراج مذكراتهم يحدث لهم تفاوت في التهميش واختلاطه بالمتن.

ثانيا: الطريقة الثانية وضع الهوامش في آخر كل فصل على حدة:

أي تهमيش المصادر والمراجع والإحالات، بدء من رقم (1) إلى آخر رقم في التهميش ينتهي به الفصل، ثم يوثق في آخره، ويصعب فرزها وترقيمها. ويفضل استعمال هذه الطريقة في كتابة الأبحاث المتخصصة للدوريات والمجلات.

ثالثا: الطريقة الثالثة وضع الهوامش في نهاية البحث

في هذه الطريقة ترقم الهوامش ترقيما تسلسليا من أول تهميش في البحث إلى آخر تهميش فيه، فمثلا أول تهميش يكون برقم (1)، فإن آخر تهميش في البحث قد يكون مثلا (432)، ويفضل أن يكون التهميش آليا من بدايته إلى نهايته منعا لاختلاط الهوامش.

وتخصص في الأخير صفحات خاصة بالتهميش.

والطالب متى استعمل طريقة من الطرق في التهميش، فلا ينقص من قيمة بحثه، وله حرية اختيار الطريقة التي تتاسبه، إلا أن ما ينصح به هو استعمال الطريقة الأولى، لأنه يمكن له أن يتعرف على المصدر والإحالة بسرعة في نفس الصفحة التي بين يديه، ولا يرجع إلى آخر الفصل أو آخر البحث ما هو الشأن بالنسبة للطريقتين الثانية والثالثة.

الفرع الثالث: طرق توثيق المصادر في الهوامش

طرق توثيق الهوامش، هي طرق الإشارة إلى المصادر والمراجع في الهامش، وهي مختلفة من مصدر إلى آخر، ما أنها تختلف من حيث العدد الذي يرجع فيه إلى المصدر الواحد، وهي تدون حسب وجهات نظر، ومتفقة في المضمون، بحيث تحتوي على التقديم أو التأخير بعض الشيء، مثلا تقديم "أجزاء الكتاب" وسأشير لهذا التقديم والتأخير في موضعه -إن شاء الله تعالى -، وهناك من يستعمل "الفصلة" بين كل الوحدات، وغيره يستعمل "النقطة"، وهناك من يضع بيانات النشر بين هلالين (). والمهم في هذا كله استعمال طريقة واحدة من بداية البحث إلى نهايته.

وسنبين هذه الطرق حسب هذه الحالات:

أولاً: الإشارة إلى الآيات القرآنية

نذكر السورة، ورقم الآية بينهما فاصلة مثل: سورة البقرة، الآية 16، واختصاراً نكتب البقرة: 16.

ويفضل أن تكون الإشارة للآيات القرآنية في المتن، وهذا خاص بالقرآن الكريم فقط. وإذا تمت الإشارة في الهامش فهو صحيح أيضاً.

ثانياً: الإشارة إلى الأحاديث النبوية الشريفة

يجب الرجوع إلى كتب التخریج¹، وهذا قد يستصعب على طالب كلية الحقوق، لأنه من الممكن أن تكون هناك بحوث مقارنة بين القانون والشريعة

1- تخریج الحديث له عدة طرق، تناولها علماء الحديث وممن اشتغل بهذا العلم، والرجوع إلى كتب التخریج ضروري في الدراسات المتخصصة، وهي الدراسات التي يقوم بها طلبة الشريعة والمعاهد الإسلامية، بينما طالب الحقوق إذا استشهد

الإسلامية -وقد نبهت على وجوب الرجوع في الأحاديث إلى مصادرها الأصلية -
فهي حتما تحتوي على أحاديث شريفة، يتطلب الأمر تخريجها، ولو بشكل مقبول.
وعند تخريج هذه الأحاديث نتبع الطريقة التالية:

- 1- نكتب أخرجه ثم نذكر مؤلف الكتاب مثل: أخرجه البخاري بعده فاصلة.
 - 2- نكتب عنوان الكتاب، وهنا لا يعني العنوان الخارجي للكتاب، وإنما يقصد به الكتاب المتضمن للأبواب التي صنفت حسبها الأحاديث الشريفة مثل: كتاب الإيمان بعده فاصلة.
 - 3- نكتب عنوان الباب أي: الباب الذي يدخل تحت الكتاب السابق، لأن الكتاب مقسم إلى عدة أبواب في كتب متون الحديث. مثلا: باب بدء نزول الوحي بعده فاصلة.
 - 4- نكتب رقم الحديث، أو نكتفي بذكر الرقم فقط دون كتابة عبارة: "رقم الحديث" مثل رقم 16533، بعده فاصلة.
 - 5- نكتب رقم الجزء، ثم فاصلة، ثم الصفحة بعدها نقطة.
- وإذا تم تخريج الحديث من البخاري ومسلم، نكتفي بهما معا، أو بأحدهما ولا نذكر درجة الحديث، لأن الأحاديث التي رواها الشيخان أحاديث صحيحة تلقاها الأمة بالقبول.
- أما إذا كان التخريج من السنن كسنن أبي داود والترمذي وغيرهما، فإنه ينبغي التخريج من أكثر من مصدر بإتباع نفس الخطوات السابقة، مع ذكر درجة الحديث.

=حديث شريف في مسألة من مسائل بحثه يكفي له الطريقة الموضحة في المتن، ولا ينبغي له نقل الحديث الشريف من المراجع العامة، فقد يكون النقل محرفا، لذا يجب الرجوع إلى مصادره الأصلية.

ثالثاً: الإشارة إلى كتاب

1- يتضمن الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب لأول مرة على مايلي:

أ- اسم المؤلف: للمؤلف اسم، وشهرة، فتدون الشهرة لقبا أو كنية أولاً، يعقبها فاصلة، ثم الاسم بعده نقطتان (:)، ولا يمنع أن يبدأ بالاسم، لأن تدوين الأسماء في كتب الطبقات والتراجم يبدأ بالاسم، بشرط أن يسير الباحث بطريقة واحدة من بداية البحث إلى نهايته، والأفضل الإشارة إلى الطريقة المستعملة في المقدمة، وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف واحد، نذكر أسمائهم جميعاً مرتبة معطوفا بينهم ب (و)¹.

وإن زاد عدد المؤلفين عن ثلاثة، فالقاعدة هنا أن يوضع اسم أول مؤلف منهم كاملاً متبوعاً بلفظ: "وآخرون"، ويجب عدم ذكر الرتب العلمية أو إدارية في الحاشية.²

ب- عنوان الكتاب: يدون العنوان الأساسي للكتاب بعده نقطة، وهو العنوان الموجود على الصفحة الأولى للكتاب، وإذا كان طويلاً يقتصر منه على العنوان الذي اشتهر به الكتاب، والأفضل أن يكتب بالحرف المحبر السميكة.

ج- اسم المحقق، أو المترجم أو المعلق إن وجد، مهما كان عددهم يكتب بالشكل: تحقيق:..... أو ترجمة..... أو تعليق.....

د- رقم الجزء: إذا كان الكتاب فيه أجزاء، وجب ذكر الجزء المشار إليه في الحاشية متبوعاً بنقطة، وقد يستعمل بعد عنوان الكتاب مباشرة، وقد يستعمل قبل الصفحة، ويرمز له بالرمز (ج)، ويستعمله بعض المؤلفين في منهجية البحث العلمي بشكل مختصر³. مثل (2/340)، إشارة إلى الجزء الثاني، والصفحة 340.

1- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص 54.

2- فوزي غرابية، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، 1977م، ص 170.

3- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق، المرجع السابق، ص 109.

هـ - رقم الطبعة: يكتب رقم الطبعة إذا كان موجودا بعده نقطة، ويرمز له ب (ط)، ويجوز كتابته كاملا: مثل: الطبعة الثالثة، والأفضل يكتب بالرمز (ط3)، وإذا كان غير موجود، فيشار إلى ذلك بالرمز (د. ط).

و- بيانات النشر: وتكتب على هذا الترتيب:

- مكان النشر: أي اسم المدينة ثم البلد الذي نشر فيه الكتاب: مثل: بيروت، لبنان.

فإذا كانت المدينة مشهورة يكتفي بذكرها فقط دون اسم البلد، مثل: القاهرة.

- اسم الناشر: ينقل اسم الناشر كما جاء في صفحة العنوان للمصدر المقتبس منه بعده بفاصلة.

- تاريخ النشر: تذكر سنة النشر بعد اسم الناشر مباشرة، وإذا لم توجد سنة النشر يشار إلى ذلك بالرمز (د. ت).

ز- رقم الصفحة: إذا تم الاقتباس من صفحة واحدة يكتب مثلا: ص 45، وإذا تم الاقتباس من صفحات متعددة نكتب: ص 16-20، ويمكن أن نكتبها بالشكل: ص 16 وما بعدها.

مثال: بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائري العام، ط2، الجزائر بوزريعة، دار هومة، 2006م، ص78.

2- إذا تكررت الإشارة إلى الكتاب نفسه

أ- إذا ذكر الكتاب مرتين متتاليتين:

إذا ذكر الكتاب مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مصدر آخر، فلا داعي لذكر كل المعلومات، وإنما نكتفي بعبارة: "المصدر نفسه" أو "المرجع نفسه"، ونذكر بعدها رقم الصفحة إن تغيرت، أما إذا كانت الصفحة نفسها، فلا نكتب رقم

الصفحة، ونضع بعد العبارة السابقة نقطة، أو نكتب عبارة: "الموضع نفسه" أو "نفس المكان".

وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية نكتب عبارة: "Ibid." والتي تعني "المصدر نفسه".

ب- إذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين

إذا ذكر الكتاب مرتين متتاليتين أي: يفصل بينهما مصدر آخر، سواء كان في نفس الصفحة، أو في صفحات متعددة، فلا نذكر كل المعلومات أيضاً، وإنما تذكر "اسم المؤلف" وبعده عبارة: "المصدر السابق" أو "المرجع السابق" ونذكر بعدها رقم الصفحة إن تغيرت، وإذا لم تتغير الصفحة نذكر إحدى العبارتين: "الموضع نفسه" أو "نفس المكان".

وإذا كان المصدر باللغة الأجنبية نكتب عبارة: (Op. Cit) والتي تعني المرجع السابق. وينبغي الإشارة إلى أن الطالب، من الممكن أن يتقيد في "منهجية توثيق كتاب في الهامش"، إلى ما هو معمول به في القسم الذي ينتمي إليه داخل الكلية التي يدرس بها، كان تضع "فرقة التكوين" منهجية واحدة، يسير على وفقها كل الطلبة في إعداد مذكراتهم. ولا غرابة في ذلك.

رابعاً: الإشارة إلى مقال مأخوذ من دورية

1- إذا ذكر المقال أول مرة: تذكر البيانات التالية¹:

أ- اسم الكاتب بعده نقطيتين.

ب- عنوان المقال أو البحث بين قوسين صغيرين بعده نقطة.

ج- عنوان المجلة أو الدورية، بعده نقطة. وهناك من يرى: "وضع تحته خط".

د- اسم البلد أو الجهة الصادرة عنها بعده نقطة.

1- العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، المرجع السابق، ص58.

هـ- رقم العدد.

و- تاريخ الإصدار بين قوسين بعدهما نقطة، وهناك من يرى: "وضع نقطتان رأسيّتان".

ز- رقم الصفحة.

2- إذا تكرر ذكر المقال:

أ- إذا تكرر ذكر المقال مرتين متتاليتين: نذكر عبارة: "المقال نفسه "

ب- إذا تكرر ذكر المقال مرات غير متتالية: نتبع نفس المرحلة السابقة المشار إليها في تهميش الكتابة.

ج- إذا كان للكاتب أكثر من مقال: كذلك نتبع نفس المراحل السابقة المشار إليها في تهميش الكتابة.

خامسا: الإشارة إلى فقرة مأخوذة من كتاب وسيط

وهي الحالة التي يعتمد فيها الباحث على النقل غير المباشر، أي: يقتبس فقرة من مصدر، منسوبة لمصدر آخر فيعتبر الثاني وسيطا بين الأول والثالث، وهي من ناحية المنهجية غير مقبولة، إلا في حالة تعذر الحصول على المصدر الأصلي، خاصة إذا كان من الكتب المفقودة، فالأمانة العلمية تقتضي ذكر بيانات المصدرين مع الأصلي والوسيط وإلا وقع التدليس، لذلك يشار إلى الفقرة أو النص في الهامش بذكر البيانات التالية:

1- ذكر بيانات المصدر الأصلي كاملة.

2- ثم ذكر العبارة التالية: "نقلا عن " أو "أشار إليه".

3- ثم ذكر بيانات المصدر الوسيط (الثاني).

4- ثم رقم الصفحة.

سادسا: الإشارة إلى الاقتباس من الرسائل الجامعية

في حالة الاقتباس من الرسائل الجامعية (ماستر، ماجستير دكتوراه) نذكر البيانات التالية:

- 1- اسم الباحث.
- 2- عنوان البحث.
- 3- الدرجة العلمية الممنوحة عليها: ماستر أو ماجستير أو دكتوراه بين قوسين.
- 4- اسم المعهد أو الكلية أو اسم الجامعة التي نوقش فيها البحث.
- 5- تاريخ المناقشة، ذكر السنة فقط.
- 6- رقم الصفحة

سابعا: الإشارة إلى النصوص القانونية أو التنظيمية

نذكر البيانات التالية:

- 1- رقم المادة.
- 2- نوع القانون.
- 3- تاريخ صدوره.
- 4- بيانات المصدر إذا كانت جريدة رسمية، تذكر العبارة: " الجريدة الرسمية " .
- 5- تاريخ صدور الجريدة الرسمية.
- 6- العدد
- 7- رقم الصفحة.

وقد يوثق النص القانوني حسب آخر تعديل له، كما يلي:

القانون رقم.... المؤرخ في... المتضمن قانون... المعدل والمتمم للأمر رقم... المؤرخ في....

ثامنا: الإشارة إلى الأحكام والقرارات القضائية

وتدون فيها البيانات التالية:

- 1- عبارة حكم أو قرار.
- 2- اسم الهيئة القضائية.
- 3- تاريخ صدور الحكم أو القرار.
- 4- رقم الملف أو رقم القضية.
- 5- بيانات المصدر الذي نشر فيه الحكم أو القرار، " المجلة القضائية "
- 6- رقم الصفحة.

تاسعا: المقابلات الشخصية

وتكتب البيانات التالية¹:

- 1- اسم المتحدث مضافا إليه " مقابلة مع...." بعده فاصلة.
- 2- اسم الهيئة الرسمية إن كانت المقابلة مع شخص يعمل فيها، والهيئة الإذاعية أو التلفزيونية إن تمت المقابلة بواسطتهما، ثم اسم البلد بعده فاصلة.
- 3- مكان المقابلة وتاريخها بعده نقطة.

1- الدويدري رجاء وحيد، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، المرجع السابق، ص394.

عاشرا: الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية¹

1- الأحاديث الإذاعية:

أ- لقب المتحدث ثم اسمه.

ب- عنوان الحديث بين قوسين صغيرين.

ج- اسم الإذاعة.

د- اسم البلد ثم التاريخ.

2- البرامج التلفزيونية:

أ- عنوان البرنامج.

ب- عنوان الحلقة بين قوسين صغيرين.

ج- اسم المحطة، ثم رقم القناة بين قوسين صغيرين، ثم اسم البلد، فتاريخ البحث.

حادي عشر: الانترنت

تستخدم الانترنت في العديد من المجالات التي لها صلة بالأبحاث والدراسات العلمية، كونها تضم العديد من المكتبات الالكترونية، وتعتبر مركزا للمعلومات المختلفة، وتهدف مجملها إلى تقديم خدمات للباحثين، لذا يمكن للطالب الباحث الوصول إلى كم هائل من المعلومات والبيانات وما يمكن للطالب الوصول إليه عن طريق هذه الشبكة المعلوماتية مايلي:

- المراجع الالكترونية، كالكتب بالمسح الضوئي، في كل التخصصات، وأيضا الموسوعات العلمية والقواميس فيفي كل التخصصات.

1- الدويدري رجاء وحيد، البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العملية، المرجع نفسه، ص395.

- الدوريات والصحف الالكترونية المتخصصة منها والعامّة.
 - فهارس المكتبات العلميّة، كالمكتبات الوطنيّة والجامعيّة التي توفر فهارس على شبكة الانترنت، تسهل على الطالب الحصول على بيانات المصادر والمراجع دون مشقة وعناء.
 - إمكانيّة الحصول على بيبليوغرافيا الكتب، وكشافات الرسائل الجامعيّة، والمواقع الرسميّة للبحوث الجامعيّة، حيث يمكن للطالب الاستفادة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثه، دون أي تكلفة.
 - الاستفادة من الخدمات السريعة والدقيقة في آن واحد في مجال الاتصال.
- يمكن للطالب أن يستعين بشبكة الانترنت بالبحوث والدراسات الميدانيّة، الحصول على النسب المئويّة، والإحصاءات في مختلف الدراسات.
- وعلى الرغم من الخدمات التي تقدّمها شبكة الانترنت، إلى أن الطالب الباحث ليس من حقه سرقة أبحاث الآخرين ونسبتها لنفسه، بل يعاقب على السرقة العلميّة¹ مهما كانت النصوص المقتبسة ن لذا يجب عليه أن يتحلّى بالأمانة العلميّة، وأن يوثق كل ما يقتبسه من الغير.
- كما يجب على الطالب أثناء الاعتماد على الانترنت، ذكر الموقع الذي اقتبس منه المادة العلميّة المتعلّقة ببحثه وكذا تاريخ الزيارة للمواقع، لأن التوثيق بهذه الكيفيّة مدعم له في بحثه.
- والخطأ أن يأخذ الطالب بحثه جاهزاً من الانترنت على علله، فلا يتمكن من معرفة الطرق المنهجية في إعداد البحوث، ولا يقدم بحثاً سليماً يكن عوناً له في دراسته الجامعيّة.

1- قرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2016، يحدد كميّات إعداد ومناقشة مذكرات الماستر.

المطلب الثاني: شكل المذكرة

سنعرض ضمن هذه الفروع الصورة النهائية التي تكون عليها المذكرة، بعد أن عرفنا الخطوات الضرورية لكل بحث علمي على اختلاف مستوياته العلمية تفصيلا من اختيار الموضوع إلى التعامل مع المصادر والمراجع.

الفرع الأول: الصفحات التمهيدية

أولا: صفحة العنوان

وهي صفحة الواجهة التي يوضع عليها عنوان البحث، ويستحسن عند التجليد أن تسبقها ورقة خالية من الكتابة ثم يوضع بعدها نموذج من صفحة العنوان كما وضع في الواجهة بنفس النمط التي وضعت به صفحة العنوان ويخضع شكلها والمعلومات التي تكتب عليها لما هو معمول به في الكلية التي يدرس بها الطالب، فهي التي تفرض على الطلبة الباحثين نمودجا خاصا وعادة ما تحمل البيانات التالية:

- 1- اسم الجامعة تحته اسم الكلية أو المعهد، يكتب في منتصف أعلى الصفحة.
- 2- عنوان البحث بخط محبر كبير، يوضع في منتصف الصفحة إلى جهة الأعلى قليلا ويمكن وضعه في إطار، ويجب أن يكون معبرا عن الموضوع وأبعاده وموضوعيته بدقة واختصار كما سبق بيانه
- 3 - الغرض من إعداد البحث، يوضع تحت العنوان مباشرة العبارة التالية "بحث مقدم لنيل درجة كذا في تخصص كذا".

4- اسم الباحث على يمين الصفحة، تكتب العبارة التالية: "من إعداد الطالب:" وعلى يسار الصفحة في الجهة المقابلة وفي نفس السطر الأفقي يكتب اسم الأستاذ المشرف، تكتب العبارة التالية: "إشراف الأستاذ:"

5- أسماء أعضاء لجنة المناقشة، توضع تحت اسم الباحث واسم المشرف، ولا تكتب القائمة إلا بعد موافقة المجلس العلمي للكلية، أو مسؤول فرقة التكون على الأعضاء في هذه اللجنة، فهي تختلف حسب الدرجة العلمية المراد الحصول عليها. ويستحسن وضع أعضاء لجنة المناقشة في جدول تبين فيه: رتبة كل عضو، والجامعة التي ينتمي إليها كما هو الأمر في الماجستير والدكتوراه وصفة عضويته في اللجنة هل هو رئيساً، أو مشرفاً ومقرراً، أو عضواً مناقشاً.

6- العام الدراسي، ويوضع في أسفل منتصف الصفحة تحت الجدول المخصص لأعضاء لجنة المناقشة.

ثانياً: صفحة الإهداء

وهي صفحة تتضمن كلمات موجزة يتوجه بها الطالب إلى شخص معين تتويهاً بفضله ويكون هذا الشخص ذا مكانة بالنسبة للطالب كالوالدين أو الزوجة أو الأبناء أو أفراد العائلة أو من له مكانة خاصة، كما قد يكون لجهات اعتبارية كهيئة معينة أو الموطن إلا أن على الطالب في كل الأحوال لا بد له من اختيار العبارات المناسبة والمختصرة¹.

1- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، المرجع السابق، ص124.

ثالثاً: صفحة الشكر

وهي صفحة تلي صفحة الإهداء وهي خاصة كذلك بالباحث شأنها شأن الإهداء، فيضمنها الباحث شكره لأشخاص ممن كانت له يد المساعدة في إتمام البحث، ويتوجه بالشكر أولاً لأستاذه المشرف فهو الذي منحه الكثير من وقته وقدم له المساعدة وصاحب إنجاز البحث حتى أصبح على صورته التي تقدم بها، لذا فهو يستحق الشكر في المقام الأول، كما يمكنه التقدم بالشكر للزملاء أو الهيئات ممن كان لهم يد في مساعدة الطالب على إتمام بحثه.

رابعاً: الملخص

تقديم ملخص البحث يخضع لما هو معمول به في كل جامعة ولا بد للملخص أن يختلف عن النتائج المتوصل إليه أو الاقتراحات ويكون الملخص مختصراً بلغتين، بداية لغة البحث الأصلية ولغة ثانية فإذا كان البحث بالعربية مثلاً كان الملخص بالعربية وكذا الانجليزية أو لغة أخرى، والملخص يتضمن النقاط الأساسية والجوهرية التي تم التطرق إليها.

الفرع الثاني: المقدمة

المقدمة هي باب البحث ومدخله الرئيس، فهي تعطي صورة مصغرة ومتكاملة عن البحث فترشد القارئ إلى طبيعة البحث ومحتواه وقد يكون ترقيمها تبعاً لصفحات البحث أو قد يكون بدل الأرقام حروف أبجدية وعليه فعند اعتماد الحروف لترقيم صفحات المقدمة يبدأ ترقيم البحث من بداية أول تقسيم اعتمده الباحث في الخطة وعليه في كل الأحوال أن يلتزم بما هو معمول به في كليته أو

معهد حتى لا يتأثر عمله بعد ذلك¹ وفي المجمل فإن المقدمة تحوي عناصر لا بد من التقديم لها بمدخل بسيط وهذه العناصر هي:

أولاً: الإشكالية

ويجب أن تصاغ بدقة وأن تجمع بين متغيرين وأن يعتمد فيها الباحث الوضوح والدقة والإيجاز بحيث تبين حدود المشكلة المعروضة للدراسة فتعطي للقارئ فكرة دقيقة وواضحة حول الموضوع.

وعليه يجب أن تطرح الإشكالية في صورة إشكالية عامة أساسية تتفرع عنها بعد ذلك إشكالات فرعية تتطلب الدقة والوضوح في شكل تساؤلات تستدعي البحث للتوصل إلى نتائج بعد ذلك.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

وهنا يوضح الباحث جملة الأسباب التي دفعته إلى البحث في هذا الموضوع وقد تكون الأسباب موضوعية أو ذاتية أو اقتصادية أو غير ذلك

ثالثاً: أهداف الموضوع

وفي الأهداف يبين الباحث النتائج المرجوة من بحثه والتي لها علاقة بالمشكلة المطروحة في البحث، ومدى تحقيقها للفائدة العلمية المرجوة

رابعاً: أهمية الموضوع

ويبين فيها الباحث القيمة العلمية التي تتعلق بالبحث من إضافة لجديد أو جمع لمتفرق أو تفسير لمبهم كما يجب على الباحث في هذا المقام عدم الخلط بين الأهمية والأهداف.

1 عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، المرجع السابق، ص154.

خامسا: المنهج المتبع

يبين الباحث المنهج الذي سار عليه في بحثه كما ويعرف بهذا المنهج وبطريقة استخدامه في البحث وكيفية توظيفه والاستفادة منه وكذا سبب اختياره لهذا المنهج¹ لأن مناهج البحث تختلف من حيث دراسة الظواهر وأسبابها والعلاقة بينها وبين النتائج المتوصل إليها وربما احتاج البحث لأكثر من منهج في سبيل الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

سادسا: الدراسات السابقة

وهي التي يبين فيها الطالب الدراسات التي سبقته في الموضوع وهي الدراسات الأكاديمية المتمثلة في رسائل التخرج من الجامعات، وينبغي هنا على الطالب توضيح بدقة ما توصل إليه غيره ممن تناولوا موضوعه وبأمانة من حيث بيان النقاط التي انتهت إليها جهود سابقيه والنتائج التي توصلوا إليها في أبحاثهم والنقطة التي ينطلق فيها في بحثه مع تبيان الفروق بين ما تناوله سلفه وبين بحثه حتى لا يتكرر ما هو مدروس مبينا أوجه الاتفاق والاختلاف.

سابعا: صعوبات البحث

ويتكلم فيها الطالب عن الصعوبات التي واجهته في خلال إعداد هذا البحث وينبغي عليه أن يشير إلى ما له علاقة بالجانب العلمي ويتجنب ما ليس له علاقة لأن هذا ليس مقامه.

1- رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص50.

ثامنا: عرض الخطّة

وينبغي أن يكون هذا العرض شاملا دقيقا حيث يحوي كل القوالب والتقسيمات التي احتوى عليه البحث.

الفرع الثالث: صلب الموضوع

ويبدأ من أول نقطة يبدأ فيها الحديث في الموضوع إلى الخاتمة، أي من أول القوالب إلى آخر قالب اعتمده الطالب فيضع كل باب، في دراسته، ويجب أن يراعي فيه حسن الترتيب والتبويب، حسب الخطّة النهائية ويجب أن يميز الأبواب بأن يكتب في وسطها رقم الباب وعنوانه بخط محبر سميك، أما الفصول فتتميز بخط بارز غامق مبتدئا بها مع بداية الصفحة، وكذلك المباحث يجب أن تبتدئ بصفحة جديدة وسط الصفحة بخط بارز مميز عن خط المتن، وتبدأ العناوين الفرعية الأخرى على يمين الصفحة الأساسية بحجم أكبر من العناوين الفرعية، كأن تكتب الفصول بحكم أكبر، والمباحث بحجم أقل، وتكتب المطالب بحجم أقل من حجم المباحث، وتكتب الفروع بحجم أقل من حجم المطالب، لكن على نسق واحد من بداية الكرة إلى نهايتها¹.

أما الخاتمة فيضمنها النتائج المتوصل إليها ووكذا الاقتراحات والتوصيات، ويجب أن تحدد في شكل نقاط ولا ينبغي أن تكون في شكل ملخص، وعادة ما تكون مرتبطة بما تم طرحه الإشكالية من تساؤلات فهي عرض للجديد في البحث، وهي الإسهام العلمي الذي ينسب للباحث، وهي دليل على قيمته العلمية، ومرآة

1- الكمالي عبد الله، كتابة البحث وتحقيق المخطوط، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 2001م، ص73.

حقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية، وهي آخر ما ينظر إليه القراء، لذا يجب إحكامها فكرياً وأسلوبياً وصياغة¹.

الفرع الرابع: الملاحق

يعتمد الباحث أثناء إعداده لبحثه في مجال العلوم القانونية بوسائل إيضاحية أو جداول أو رسومات موضحة أو مراسيم رئاسية أو أحكام وقرارات قضائية، ويشار للملاحق والوثائق بأرقام سلسلة لكل منهما وتوضع الإشارة على نفس السطرين قوسين مثاله: أنظر الملحق رقم 01، وقد ترقيم صفحات الملاحق بأرقام خاصة، أو بالأحرف الأبجدية، أو ترقيم بحسب ورودها في الأطروحة².

الفرع الخامس: قائمة المصادر والمراجع

وهي التي ذكرت في الهامش أسفل الصفحة، وهي التي تعتبر المساهم الفعلي في تشكيل الرسالة ولا تدخل في هذا المراجع التي دخلت عرضاً ولم تقدم استفادة للبحث، كالتالي يحيل إليها القارئ لزيادة توضيح، ولم يقتبس منها شيئاً، ويحذر الطالب كل الحذر أن يدرج مصادر أو مراجع لم يقتبس منها بأي طريقة من طرق الاقتباس في القائمة لأن هذا ليس من صفات الباحث الحصيف المصادر والمراجع حسب طبيعة الموضوع وعادة ما تشتمل الدراسات القانونية على مصادر أصلية متخصصة، ويمكن أن تشتمل على المصادر التالية:

- المصادر الأصلية كالقرآن الكريم وكتب السنة والمعاجم والقواميس

- الكتب المتخصصة العامة

- الأبحاث والرسائل الجامعية

1 - فوزي غرايبة، أساليب البحث العلمي، مرجع سابق، ص 119.

2 - محمد التونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المطبوعات، عالم الكتب بيروت لبنان، ط2، 1995م، ص 134.

- الدوريات المجالات العلمية

- الملتقيات والأيام الدراسية

- النصوص القانونية تشريعية أو التنظيمية وترتب كالتالي: الاتفاقات الدولية، الدستور، القوانين، الأوامر والمراسيم والقرارات فالأحكام القضائية.

وهناك المصادر باللغة الأجنبية فتوضع من اليسار إلى اليمين إن وجدت، وترتب وترقم ترتيباً مستقلاً عن المصادر العربية.

الفرع السادس: قائمة محتويات البحث

وهي قائمة تحوي العناوين الموجودة في البحث، الرئيسية منها والفرعية، مع إلحاق كل عنوان بالصفحة المتواجد فيها، من صفحات البحث ويمكن أن يقتصر الباحث على العناوين الرئيسية فقط ، كعنوان الباب ثم عناوين الفصول، ثم عناوين المباحث، ثم عناوين المطالب وقد يزيد على ذلك عناوين الفروع أو حتى العناصر الموجودة¹.

1 - عبد العزيز الربيع، البحث العلمي حقيقته ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته، مكتبة، مرجع سابق، ص 271.

الفصل الرابع

منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية
والنصوص القانونية

المبحث الأول

منهجية التعليق على الحكم والقرار القضائي¹

من المعلوم أن الجهات القضائية تنتظر في النزاعات التي تنشب بين الأفراد ثم تفصل فيها عن طريق إصدار أحكام أو قرارات قضائية. وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية سيحل حتما مسألة من المسائل القانونية. إذن فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ماهو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية يكون الطالب قد تلقاها في المحاضرة.

وهذه المناقشة التطبيقية هي الهدف من تعلم منهجية التعليق على الحكم والقرار القضائي إذ بواسطتها يترسخ في ذهن الطالب ما تعلمه في المحاضرة من معلومات نظرية.

وبما أن الحكم أو القرار القضائي يفصل في النزاع، فإن القاضي الذي يصدره سيدين فيه حتما كل من وقائع النزاع والإجراءات التي اتبعتها الأطراف أمام الجهات القضائية وإدعاءاتهم التي تكون حتما متضاربة مما يجعلها تطرح في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يجيب عليه بإعطائه في آخر الحكم أو القرار حلا قانونيا ملائما مرتكزا على نص قانوني مناسب.

وكل هذه العناصر التي يحتويها الحكم أو القرار القضائي، إذا اطلع عليها الطالب فإنه سيسهل عليه معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع مما

1 أنظر: فيلالي علي وبن شنيبي حميد، منهجية التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية، مطبوعات منشورة بجامعة الجزائر، 1992-1993.

يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية الخاصة بها، وتطبيقا بتطبيق تلك المعلومات النظرية على قضية الحكم أو القرار المعطى له.

وهكذا فإن منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معنية، وتتطلب هذه الدراسة المزدوجة مرحلتين:

- **مرحلة تحضيرية:** يستخرج فيها الطالب من الحكم أو القرار موضوع التعليق قائمة تحتوي بالترتيب على الوقائع ثم الإجراءات ثم الادعاءات ثم المشكل القانوني¹.

- **مرحلة تحريرية:** يتعرض فيها الطالب إلى مناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي نظرا بالرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة، وتطبيقا بتطبيق تلك المعلومات على قضية الحكم أو القرار القضائي. ويتم هذا وفقا لخطة متكونة من مقدمة وصل موضوع وخاتمة.

أعرض لشرح هاتين المرحلتين بدقة فيمايلي:

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية

يستخرج فيها الطالب العناصر التالية بالترتيب:

1- الوقائع:

هي كل الأحداث التي تنشأ بسببها النزاع من أفعال مادية (ضرب)، أو أقوال (وعد)، أو تصرفات قانونية (عقد). ويجب على الطالب أن يراعي في استخراجها ماييلي:

1- هذه العناصر يستخرجها الطال بمن حيثيات الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، لكنه أن يجدها مرتبة فيه وإنما عليه استنباطها ولتسهيل ذلك عليه مراجعة مقاطع القرار في الصفحة 28 من هذا المرجع

- أن لا يستخرج إلا الوقائع التي تهم في حل النزاع:

فقد يذكر في القرار أن زيدا باع لعمر سيارة، ولما رفض عمر دفع الثمن ضربه زيد لكنه لم يسبب له أي ضرر، إلا أنه نشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد. فإذا كان القرار يعال فقط مسألة المسؤولية العقلية الناتجة عن عدم تنفيذ عمر لالتزامه بدفع الثمن، ولم تطرح مسألة المسؤولية التقصيرية الناتجة عن الضرب، فلا داعي لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.

- أن يستخرج الوقائع المتسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها ويرتبها في شكل نقاط:

فقد يذكر في القرار مثلا أن زيدا أصدر إيجابا لعمر في شهر جانفي، ثم أصدر إيجابا آخر لأحد في شهر مارس، وفي الأخير يتبين أن عمرا كان قد أصدر قبولا لزيد في شهر فبراير، فيجب ذكر الوقائع كالتالي:

✓ صدور إيجاب من زيد لعمر في شهر جانفي.

✓ صدور قبول من عمر لزيد في شهر فبراير.

✓ صدور إيجاب ثاني من زيد لأحمد في شهر مارس.

- أن يبتعد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار:

فإذا تبين من القرار أن زيدا باع لعمر محلا تجاريا بموجب عقد عرفي، ودفع عمر جزءا من الثمن لزيد، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرع في شكل رسمي، فعلى الطالب أن يكتفي بها ولا يضيف بأن النزاع حدث مثلا بسبب عدم دفع عمر الجزء الباقي من الثمن لزيد إذا لم يذكر في القرار بأن هذه الواقعة حدثت فعلا.

- أن يكيف الوقائع تكييفا قانونيا صحيحا:

وهذا لأن كل تكييف خاطئ يؤدي لا محالة إلى دراسة خاطئة وبالتالي الوصول إلى حل خاطئ وخارج عن الموضوع فإذا تعلق القرار مثلا بنزاع حل

بطلان عقد إيجار ممكن بسبب استعمال المستأجر إياه للدعارة. فهنا يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا سبب العقد مخالف للنظام العام وحسن الأدب وليس محل العقد، فالقضية تصبح متعلقة بمسألة سبب العقد وليس بمسألة محل العقد.

- أن لا يذكر إلا الوقائع الثابتة التي يتفق على حدوثها كل من طرفي النزاع:

فإذا ادعى أحد الأطراف واقعة معينة بينهما أنكر وقوعها الطرف الآخر، يبتعد الطال بعن ذكرها لعدم ثبوت وقوعها.

2- الإجراءات:

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق. ويجب على الطالب أن يراعي في استخراجها مايلي:

- أن يبين أولا مستوى الجهة القضائية التي تم أمامها الإجراء:

فيبين إن كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي أم على مستوى المحكمة العليا، حيث يعلم الطال بأنه على مستوى كل جهة قضائية سيذكر إجراءات اثنين: الأول يتعلق بنوع العريقة التي يتقدم بها المتقاضي والثاني يتعلق بالحكم أو القرار الصادر والفاصل في النزاع.

- أن يبين كل إجراء بدقة وبإيجاز ويذكر كل النقاط المتعلقة به:

حيث يذكر في الإجراء الأول طرفي الدعوى ونوع العريقة التي تقدم بها المتقاضي والجهة القضائية التي تمثل أمامها وبماذا يطالب. ويذكر في الإجراء الثاني نوع المحور الصادر (حكم/ قرار) والجهة القضائية التي أصدرته تاريخه، وبماذا يقضي.

مثال:

• على مستوى المحكمة:

- رفع زيد دعوى ضد عمر أمام محكمة سيدي امحمد يطالب فيها بإبطال العقد المبرم بينهما.

- صدور حكم من محكمة سيدي امحمد بتاريخ 26 جانفي 2003 يقضي برفض الدعوى.

- أن لا يفترض إجراء جديدا لم يكن النزاع قد مر به بعد:

فإذا كان القرار محل التعليق صادر من المجلس القضائي، فإن الإجراءات ستنتهي بصدور هذا القرار من المجلس القضائي. ولا يمكن للطالب أن يفترض أن أحد الأطراف سيطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

3- الادعاءات:

هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم. وبما أن إدعاءات أحد الأطراف تكون مضاربة مع إدعاءات خصمه، فإن هذا التضارب سي طرح مشكلا قانونيا يلتزم القاضي بحله للفصل في النزاع. إذن يمكن القول أن الادعاءات هي التي تساعد الطالب على استخراج المشكل القانوني، ولاستخراجها يجب على الطالب مراعاة مايلي:

- أن يذكر الادعاءات مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف:

فلا يكتفي مثلا بأن يقول فقط: "يدعي زيد مخالفة وسوء تطبيق القانون" بل يذكر النص القانوني الذي أساء القضاة تطبيقه، فالنص القانوني يلعب دورا كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح بإيجاز حجة المتقاضي ودليله على صحة إدعاءه.

مثال:

يدعي زيد سوء تطبيق القضاة لنص المادة 135 من التقنين المدني حيث اعتبره القضاة مسؤولاً عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه عمر، بينما المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أن الضرر وقع أثناء تواجد الابن في المدرسة.

- أن يذكر الإدعاءات مرتبة:

فإذا كان القرار صادر من المحكمة العليا مثلاً، يبدأ الطالب بذكر ادعاءات الطاعن أولاً ثم إدعاءات المطعون ضده. وعليه أن يذكرها في شكل نقاط، كما عليه أن يذكر إدعاءات كل طرف على حدة¹.

- أن يكتفي بالادعاءات المذكورة في القرار دون افتراض:

فلا يجوز للطالب أن يفترض إدعاء لم يثره أي من الخصوم. وإذا ذكرت إدعاءات طرف واحد فعلى الطالب أن يكتفي بذكرها دون أن يفترض إدعاءات الطرف الآخر.

4- المشكل القانوني:

وبتمثل في السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه إلى إدعاءات الخصوم. فهذه الادعاءات بحكم تضاربها تكون في ذهن القاضي مشكلاً قانونياً يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، وهكذا يتمكن الطالب من استخراج المشكل القانوني من الادعاءات وأيضاً من الحل القانوني الذي يتوصل إليه القاضي. وعلى الطالب أن يراعي في استنباط المشكل القانوني مايلي:

1- على الطالب أن يتجنب النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الادعاءات بأسلوبه الخاص وبشكل مختصر وراقي.

- أن يطرح المشكل القانوني في شكل سؤال:

قد يصل الطالب إلى سؤالين أو ثلاثة تبعا لتعدد جوانب النزاع، وغالبا ما يصل إلى سؤالين رئيسيين وسؤال ثالث ثانوي.

مثال:

هل العقد المبرم بين زيد وعمر يتطلب إفراغه في شكل رسمي ؟ وبالتالي فهل البيع العرفي للعقار المبرم بينهما باطل ؟ وماهي الآثار المترتبة عنه ؟

- أن يطرح المشكل القانوني بصيغة قانونية:

فالتالب هو رجل قانون وعليه أن يستعمل الأسلوب القانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه.

مثال:

بدلا من هذا السؤال هل لزيد الحق في أن يبيع منزله لعمر عرفيا ؟ يطرح هذا السؤال هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري ؟

مثال:

- أن يطرح المشكل القانوني بدقة ويتجنب الطرح العام:

فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممن، وهذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر رئيسية.

بدلا من هذا الطرح العام: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل زيد لعمر، هل هو الأب أم الخالة ؟ يطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه ابنه زيد لعمر بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر، أم تسأل

خالفته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، وباعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقاً¹ ؟

- أن يطرح المشكل القانوني طرحاً تطبيقياً:

فعلى الطالب بأن يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بصلة بالقضية التطبيقية المعروضة عليه من خلال الحكم أو القرار القضائي، بل عليه أن يطرح سؤالاً يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.

مثال:

بدلاً من هذا الطرح النظري: هل التدليس عيب في العقد ؟ وما هي صدوره وآثاره ؟ يطرح المشكل التطبيقي التالي: هل وقع زيد في تدليس ؟ وهل يعتبر الإقضاء الخاطئ الذي أدلى به عمر لزيد بخصوص جودة المبيع بمثابة حيلة تدليسية تؤدي إلى قابلية العقد للإبطال ؟

- أن لا يستشكل ما لا مشكلة فيه:

إذ على الطالب أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حل النزاع، وأما المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف فلا تطرح كمشكل قانوني.

مثال:

إذا تبين من وقائع القرار أنه تم عقد عقار عرفياً ثم وقع نزاع حول صحة العقد، فلا داعي لأن نتساءل: هل البيع الذي تم بين زيد وعمر هو بيع عرفي ؟ لأن هذا ثابت من الوقائع ولا مشكلة فيه.

1- كل العبارات المسطرة تعتبر بمثابة عناصر رئيسية ضرورية لحل النزاع، ولهذا لا بد أن تذكر بدقة في الشكل القانوني.

وطرح المشكل القانوني بطريقة صحيحة من الأهمية بمكان إذ أنه بقدر ما يوفق الطالب في طرح المشكل القانوني بقدر ما يوفق في دراسة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال الحكم أو القرار القضائي.

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية في آن واحد.

1- والخطة:

لوضع خطة سليمة على الطالب مراعاة مايلي:

- أن يضع خطة مصممة في شكل مقدمة وصلب موضوع وخاتمة:

مع العلم ان صلب الموضوع يحتوي على مباحث ومطالب.

- أن يضع خطة تطبيقية:

والخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، حيث تظهر وقائع القضية وأطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب إذن تجنب الخطة النظرية، وذلك بتجنب وضع عناوين. كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأن هذه الخطة ستؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

- أن يضع خطة دقيقة:

ويتواصل الطالب إلى وضع خطة دقيقة بسرد عناوين دقيقة وتجنب العناوين العامة وكذلك العناوين الطويلة.

- أن يضع خطة متوازنة:

ويتم ذلك باحترام التوازن في تقسيمها إلى مباحث ومطالب. ويجب على الطالب أن يبين في الخطة كل التقسيمات التي وضعها من مباحث ومطالب وفروع إن وجدت.

- أن يضع خطة متسلسلة:

ويتم ذلك بجعل المباحث والمطالب وكل نقاط الخطة إن وجدت متسلسلة تسلسلا منطقيا، بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لنتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطة كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

- أن يضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح:

فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل واحد منهما في مبحث وهكذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين وهي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية مع العلم أنه لا توجد خطة نموذجية لكونها تطبيقية خاصة بالحكم أو القرار محل التعليق.

2- المناقشة:

بعدما يضع الطالب الخطة بكل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق مبتدئا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع إلى أن يصل إلى الخاتمة.

المقدمة:

في المقدمة يبدأ الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار القضائي في نص فقرة صغيرة¹ يسرد فيه بإيجاز كل من الوقائع والإجراءات والادعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع.

1- لا يعيد الطالب الوقائع في المقدمة في شكل نقاط وإنما يسردها في شكل نص فقرة متماسك.

صلب الموضوع:

بعد المقدمة يدخل الطالب إلى صلب الموضوع، فيبدأ في تحرير ما جاء في عناوين الخطة بالترتيب مبتدءاً بالمبحث الأول ومنتهياً بآخره وماراً بذلك على كل نقاط الخطة، وفي كل نقطة يناقش جزءاً من المسألة القانونية المطلوب دراستها مناقشة نظرية وتطبيقية مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لفض النزاع. وحتى يتمكن الطالب من هذه المناقشة، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعلق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة، ومقارنة الحل القانوني الذي يترتيبه الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة.

الخاتمة¹:

في الخاتمة يخرج الطالب بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالإيجاب أي بموافقته أو بالسلب أي بعدم موافقته مع عرض البديل. وبهذا يختم الطالب تعليقه على الحكم أو القرار القضائي.

ملاحظة:

- إذا كان الحكم أو القرار القضائي محل التعليق قد تعرض لمسائل أخرى بعيدة عن المسألة المراد مناقشتها فعلى الطالب أن يستبعداها من الدراسة حتى لا يخرج عن الموضوع. فمثلاً قد يعالج القرار بصفة رئيسية مسألة الغلط كعيب من عيوب الرضا، كما يتعرض لمسألة الالتزام ببذل عناية والالتزام بتحقيق نتيجة بصفة

1- وضع خاتمة ليس أمراً إجبارياً في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية لكنه مستحب.

ثانوية، فهذه المسألة الأخيرة على الطالب استبعادها حتى لا يخرج عن موضوع الغلط.

- على الطالب أني تجنب ملاً مطالب الخطة بإعادة كتابة ما جاء في حيثيات الحكم أو القرار القضائي.

- لا يهم أن يكون التعليق مطولاً بل يكفي أن يكون شاملاً لكل النقاط الرئيسية المتعلقة بالمسألة القانونية المراد دراستها.

- على الطالب أن يحترم التسلسل في سرد الأفكار، والتوازن من حيث كمية المعلومات بين مطالب الخطة.

المبحث الثاني

منهجية التعليق على النصوص القانونية¹

النص القانوني - سواء أكان نصاً تشريعياً أو فقهيّاً - هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها.

والهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق النص القانوني هو إبعاد الطالب عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية، لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سرداً آلياً لا يكتسي أية أهمية.

1- التعليق على النصوص القانونية ليس كالتعليق على الأحكام والقرارات القضائية أو الاستشارات القانوني، فهذه الأخيرة قد توحدت المنهجية بشأنها، أما النصوص القانونية فقد اقترحت بشأنها عدة مناهج اخترت الطالب أيسرها وأنسبها من حيث التسلسل المنطقي لعناصر التعليق.

من أجل ذلك حمل النص القانوني كوسيلة لتحقيق هدفين:

- **الهدف الأول:** هو تحديد إطار المناقشة بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص والأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار ولو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، وهذا لتفادي الخروج عن موضوع النص ولتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية.

- **الهدف الثاني:** هو السماح للطالب بإبداء رأيه تجاه أفكار النص سواء بالتأييد أو بالمخالفة مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وهذا هو التعليق الحقيقي على النصوص الذي يبتعد الطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون انتقاد مما يؤدي إلى إعادة كتابة ما جاء في النص دون أي تغيير فيصبح عمل الطالب بدون فائدة.

وبهذا يسموا الطالب من درجة الحفظ عن ظهر قلب للدروس والمحاضرات إلى درجة استيعاب أهم الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه والاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون اضطراره إلى حفاظها عن ظهر قلب

والمعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطال وتنسيقه. وهذه المنهجية تتطلب مرحلتين:

- **مرحلة تحضيرية:** وفيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا وموضوعيا.
- **مرحلة تحريرية:** وفيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص وذلك وفق خطة متكونة من مقدمة واصلب موضوع وخاتمة.

أعرض لهاتين المرحلتين فيمايلي:

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له، وبفقد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا والتحضير لمناقشته.

1- التحليل الشكلي:

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

1- طبيعة النص:

أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد تقنين معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع فقيه معين. فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته يذكر ما إذا كان نصا تشريعا أم فقها.

2- المصدر الشكلي:

يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه. فيبحث الطالب من أين اقتطف النص ويذكر المصدر الشكلي بطريقة منظمة ومرتبطة تختلف باختلاف طبيعة النص.

- فإذا كان النص تشريعا: يذكر الطالب موقعه من التقنين الذي أخذ منه بطريقة مرتبة وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص.

مثال: المادة 90 أشار إليها المشرع في القسم الثاني تحت عنوان "شروط العقد" من الفصل الثاني تحت عنوان "العقد" من الباب الأول تحت عنوان "مصادر الالتزام" من الكتاب الثاني تحت عنوان "الالتزامات والعقود" من التقنين المدني الجزائري.

- **وإذا كان النص فقهيا:** يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: اسم المؤلف - عنوان المرجع - دار النشر - البلد أو المدينة - السنة - الطبعة إن وجدت - الصفحة.

مثال: محمود جلال حمزة، العمل غير المشروع باعتباره مصدرا للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 276.

وبفيد استخراج المصدر الشكلي للنص في تسهيل معرفة الفكرة العامة فيه.

3- المصدر المادي:

يقصد بالمصدر المادي أي أصل وضعه إن كان نصا تشريعيًا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب.

- **فإذا كان النص تشريعيًا:** فمعلوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرع المصري والفرنسي. فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق والنص المقابل لها في كل من التقنين المصري والفرنسي.

مثال: تقابل نص المادة 90 من التقنين المدني الجزائري المادة 127 من التقنين المدني المصري والمادة 1117 من التقنين المدني الفرنسي.

- **أما إذا كان النص فقهيا:** فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه، وبالتالي نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق، وإلا فإن قراءة أولية للنص ستسمح بمعرفة المذاهب أو القوانين التي تأثر بها الكاتب.

مثال: قد يجد الطالب عبر فقرات النص الفقهي أن الكاتب كلما حاول أن يبرر موقفه رجع إلى أحكام الشريعة الإسلامية، فيتبين فوراً أنه متأثر بأحكام الشريعة الإسلامية.

وفيد استخراج المصدر المادي للنص في توضيح الأفكار الرئيسية فيه.

(II) - التحليل الموضوعي:

يقتضي التحليل الموضوعي للنص دراسته من حيث المضمون، وهذا يعني أن الطالب سيتوغل في موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها النص. ويتطلب هذا قراءة النص قراءة جيدة مع الفهم الصحيح للمصطلحات الموظفة فيه ثم تحليل كل فقرة من فقراته، وفي كل فقرة يقف الطالب عند كل فكرة يثيرها النص، فيقوم بتسجيلها لتحضير مناقشتها فيما بعد. بعد الانتهاء من هذا العمل يجد الطالب نفسه قد سجل مجموعة من الأفكار تساعد على وضع خطة لمناقشة موضوع المسألة القانونية محل التعليق.

وهكذا فإن التحليل الموضوعي يقتضي تتبع العناصر التالية بالترتيب:

1- شرح المصطلحات:

ومن الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شائعاً في الوسط القانوني. وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان. ومثالها محل العقد وسببه، حجية الشيء المقضي فيه وقوة الشيء المقضي فيه، الغلط والخطأ... الخ.

والفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق وتقادي الخروج عنه. ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق.

2- استخراج الفكرة العامة:

يقصد بالفكرة العامة أي المعنى الإجمالي للنص. ويسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها.

وبفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.

3- استخراج الأفكار الرئيسية:

لاستخراج الأفكار الرئيسية من النص ينبغي قراءته قراءة متأنية وتلخيصه، ولتسهيل ذلك على الطالب أن يقوم بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيًا يكون مبنيا على عدد الفقرات حسب الفكرة وليس حسب المظهر، بحيث يتعلق كل فقرة بكرة واحدة أو بعدد من الأفكار المتقاربة بينها يسجلها الطالب ويجمع بينها إن أمكن لتحديد أهمها ثم يذكرها مراعيًا التسلسل المنطقي لها.

وبقيد تلخيص النص وإحصاء الأفكار الرئيسية فيه في التحضير لوضع خطة ملائمة¹.

1- استخراج الأفكار لا يعني ذكر ما إذا كانت متسلسلة ومتراصة كما هو معمول به في تحليل النصوص الأدبية وإنما وجوب ذكرها وإحصائها لمعرفة موضوع النص ومختلف المسائل القانونية التي تعرض لها، فالتعليق على النص القانوني هو طريقة لمناقشة موضوع قانوني وليس لدراسة النحو واللغة والتعبير.

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة يضع الطالب خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص.

1- الخطة:

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني، وبعد إحصاءه لجميع الأفكار التي تعرض لها النص، يشرح في جمع هذه الأفكار وفرزها ببيان ماهو أساسي منها وماهو ثانوي، وباستبعاد ماهو خارج عن الموضوع ثم ترتيبها تحضيراً لوضع خطة مناسبة.

والهدف من وضع الخطة هو مناقشة النص مناقشة تحليلية إنتقادية. فلا يكتفي الطالب بمجرد شرح النص لأن مثل هذا الشرح يؤدي به إلى وضع نفس خطة الكاتب، بل عليه بالإضافة إلى توضيح أفكار النص أن يناقشها وأن يبدي رأيه فيها مع البرهان والتبرير بالإضافة إن كان لها محل وبهذا سينجح في اقتراح خطته الشخصية والتي تكون مغايرة لخطة الكاتب وفي نفس الوقت ملائمة لمناقشة المسألة القانونية محل التعليق.

أما عن هيكل الخطة فليعلم الطالب أنه يبنى وفقاً للأفكار التي استخرجها من النص، وبالتالي فإنه لا توجد خطة نموذجية، فكل خطة يجب أن تتماشى ولانص محل التعليق.

غير أنه لتسهيل بناءها يمكن الاعتماد على طريقة تقسيمية للنص توفق الطالب غالباً إلى تقسيم النص إلى جزأين رئيسيين وبالتالي بناء خطة تتكون من مبحثين.

وهذه الطريقة التقسيمية للنصوص تعتمد إما على شكل النص أو على مضمونه.

- فإذا كان شكل النص يتكون من فقرتين، عالج الطلب إن أمكن الفقرة الأولى في مبحث أول والفقرة الثانية في مبحث ثاني.

- وإذا كان مضمون النص يتمحور حول فكرتين رئيسيتين وأفكار أخرى ثانوية، جعل الفكرتين الرئيسيتين في مبحثين.

ففي غالب الأحيان يجد الطالب لموضوع النص عنوانين رئيسيين مثلاً: الشروط والآثار - المبدأ والاستثناء - الطبيعة والخصائص... الخ، فيجعل كل عنوان في مبحث.

لكن مثل هذا التقسيم غير إجباري لأن بناء الخطة هو من التصميم الشخصي للطالب ويتم حسب درجة فهمه للنص. كل ما في الأمر أنه على الطالب أن يضع خطة ملائمة لمناقشة النص المعروض عليه، وبعد وضعها عليه التأكد من أنها:

- موافقة لموضوع النص ومطابقة تماماً له.
- شاملة بحيث لم يتم إهمال إحدى الأفكار.
- غير محتوية على عناوين أو أفكار متكررة.
- متوازنة ومتسلسلة.

فإذا استطاع أن يضع خطة متوفرة على كل هذه الشروط أمكنه مناقشة المسألة القانونية محل التعليق.

(II) - المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير سما جاء في عناوين الخطة بدءاً بالمقدمة مروراً بصلب الموضوع منتهياً بخاتمة.

1- المقدمة:

في المقدمة يبدأ الطالب بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها في جملة وجيزة ثم يشير إلى أهمية الموضوع وذلك لجلب اهتمام القارئ، ثم يبين مختلف المسائل القانونية التي يثيرها الموضوع استعداداً لمناقشتها.

2- صلب الموضوع:

صلب الموضوع كما هو معلوم يعرض عبر مباحث ومطالب وفروع ونقاط إن وجدت، وهذا لمناقشة النص، ولا يمكن للطالب أني قوم بهذه المناقشة إلا إذا كان مزوداً بالمعلومات المستقاة إما من المحاضرة أو المراجع أو الثقافة العامة.

وليحذر الطالب كل الحذر من الخروج عن الموضوع، بل يتقيد بأفكار النص والأفكار المجاورة لها أو التابعة لها. والمقصود بها تلك التي وإن لم يتعرض لها النص إلا أن التعليق على موضوع المسألة القانونية محل التعليق يتطلب التعرض لها دون أن يعتبر هذا خروجاً عن الموضوع.

مثال: إذا كان النص يعالج مسألة "الخبرة بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية" وجاءت فيه هذه الأفكار:

- تعريف كلا المسؤوليتين.
- مؤيدو الخبرة وحججهم.
- رافضوا الخبرة وحججهم.

فعلى الطالب بالإضافة إلى هذه الأفكار أن يتعرض لهذه الأفكار المجاورة

لها:

- المسؤولية الأصح للدائن.

- موقف المشرع والقضاء الجزائري من مسألة الخبرة.

فالإشارة إلى هاتين الفكرتين يعتبر بمثابة مساهمة شخصية من الطالب في توضيح الهدف من طرح موضوع الخبرة بين المسؤوليتين، وفي البحث عن الحلول المحمول بها في القضاء الجزائري.

على الطالب أيضا أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص، كما عليه أن لا يستعمل النص والتعليق عليه كوسيلة لنقل الدرس نقلا آليا، بل عليه أن يشرح أفكار النص وينتقدها ويبيدي رأيه فيها مع التبرير، كما عليه إن أمكن أن يضيف بعض الأمثلة، إذ أنه في بعض الحالات قد يغني المثال عن الشرح.

3- الخاتمة:

في الخاتمة لا بأس أن يلخص الطالب موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض للنتائج التي توصل إليها وموقفه من رأي الكاتب أو المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، ط3، 1414هـ.
3. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط9، 1996م.
4. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، دط، دت.
5. الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.
6. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
7. الدويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، 2000م.
8. محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي، التصميم المنهج والإجراءات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، دت.
9. محمد فوزي رمضان حسنين، الاقتباس في النشر العلمي بين الأصالة والسرقة، منظمة المجتمع العلمي العربي، دط، دت.
10. محمد التونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المطبوعات، عالم الكتب بيروت لبنان، ط2، 1995م.
11. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط2، 1998م.

12. محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل، الأردن، عمان، ط2، 1999م.
13. العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، مصر، القاهرة، (دط)، (دت).
14. عبد العزيز الربيع، البحث العلمي حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته السعودية، ط 3، 2004م.
15. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، 1977م.
16. عميرة عبد الرحمان، أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، بيروت، ط6، دت.
17. عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، جدة المملكة العربية السعودية، ط2، 1986م.
18. عبد السلام محمد هارون، قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1993م.
19. عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، د ت.
20. العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سورية، ط 2، 2004م.
21. فوزي غرابية، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، دط، 1977م.
22. فوزي غرابية، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، 1977م.

23. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت لبنان، دط، دت.
24. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الثامنة، 2005م.
25. رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2014م.
26. رحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه، وإجراءاته بيت الأفكار الدولية، الأردن عمان، دط، دت.
27. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، 2000م.
28. سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.
29. شلبي أحمد، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1968م.
30. شميثم رشيد، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، د. ط، 2006م.
31. الشنطي محمد الصالح، فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، دار الأندلس، السعودية، ط2001، 5م.
32. صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، د ط، 2010م.
33. الكمالي عبد الله، كتابة البحث وتحقيق المخطوط، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 2001م.

34. قرار وزاري رقم 547، مؤرخ في 02 جوان 2016م يحدد كفايات التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

35. قرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2016، يحدد كفايات إعداد ومناقشة مذكرات الماستر.

الفهرسة

1	مقدمة
3	الفصل الأول: مفهوم منهجية البحث العلمي
4	المبحث الأول: تعريف منهجية البحث العلمي
4	المطلب الأول: تعريف المنهج لغة واصطلاحاً
4	أولاً: المنهج لغة
5	ثانياً: المنهج اصطلاحاً
6	ثالثاً: أنواع المناهج
7	المطلب الثاني: تعريف البحث العلمي
7	الفرع الأول: تعريف البحث لغة واصطلاحاً
7	أولاً: تعريف البحث لغة
8	ثانياً: تعريف البحث اصطلاحاً
9	الفرع الثاني: تعريف العلم لغة واصطلاحاً
9	أولاً: تعريف العلم لغة
10	ثانياً: تعريف العلم اصطلاحاً
11	المبحث الثاني: أنواع البحث العلمي
11	المطلب الأول: تقسيم البحث باعتبار أسلوبه ونهجه المتبع
11	أولاً: البحث التاريخي
12	ثانياً: البحث الوصفي
12	ثالثاً: البحث التجريبي
13	المطلب الثاني: تقسيم البحوث باعتبار طبيعة البحث و الغرض منه
13	أولاً: البحث النظري الأساسي

14	ثانيا: البحث التطبيقي
14	المطلب الثالث: البحوث الأكاديمية
14	أولاً: البحث الصفي
15	ثانيا: مذكرات التخرج
15	ثالثاً: الرسالة العلمية
16	رابعاً: الأطروحة
18	الفصل الثاني: أساسيات إعداد المذكرة
19	المبحث الأول: حسن اختيار موضوع المذكرة
20	المطلب الأول: عوامل تتحكم في اختيار الموضوع
20	الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالطالب الباحث
20	أولاً: الرغبة الذاتية
22	ثانيا: الموضوعية والأمانة العلمية
22	ثالثاً: القدرات المادية
24	رابعاً: التخصص
24	خامساً: التخصص المهني
25	الفرع الثاني: عوامل تتعلق بالموضوع
25	أولاً: مدة إنجاز البحث
26	ثانيا: القيمة العلمية
26	ثالثاً: الدرجة العلمية
27	رابعاً: توفر المصادر
27	المطلب الثاني: عنوان البحث
27	الفرع الأول: اختيار العنوان

27	أولاً: جدة الموضوع
28	ثانياً: البساطة و الوضوح
28	ثالثاً: تطابق العنوان مع المحتوى
28	رابعاً: تحديد المجال في الدراسات المقارنة
29	الفرع الثاني: مواضيع يجب تفاديها
30	المطلب الثالث: صياغة الإشكالية
30	الفرع الأول: تحديد مفهوم الإشكالية
31	الفرع الثاني: طرق تحديد الإشكالية
31	أولاً: تحديد المشكلة من حيث المضمون
32	ثانياً: تحديد الإشكال
33	ثالثاً: شروط صياغة المشكلة
35	المبحث الثاني: جمع المصادر و القراءة ووضع الخطة
35	المطلب الأول: مرحلة جمع المصادر و المراجع
35	الفرع الأول: معنى المصدر الأصلي
36	أولاً: المصادر الأصلية في مجال البحوث القانونية
37	ثانياً: المصادر الأصلية للدراسات الإسلامية
38	الفرع الثاني: المصدر الثانوي "المراجع"
39	الفرع الثالث: الفرق بين المصدر والمرجع
39	الفرع الرابع: الإعداد الأولي للمصادر والمراجع (الببليوغرافيا)
47	المطلب الثاني: أنواع القراءة
47	أولاً: القراءة السريعة الاكتشافية
48	ثانياً: القراءة العميقة المركزة

49	الفرع الثاني: نتائج القراءة
50	المطلب الثالث: وضع خطة البحث
50	الفرع الأول: شروط وضع الخطة
52	الفرع الثاني: قوالب الخطة
53	الفصل الثالث: تحرير المذكرة
54	المبحث الأول: مراحل صياغة المادة العلمية
55	المطلب الأول: صياغة المادة العلمية في مسودة
55	الفرع الأول: قواعد الصياغة
55	أولاً: الجانب الشكلي
56	ثانياً: قواعد مختصة بالباحث
57	الفرع الثاني: الاقتباس
60	ثالثاً: قواعد الاقتباس
61	رابعاً: الاقتباس والسرقة العلمية
62	المطلب الثاني: صياغة المادة العلمية
63	الفرع الأول: علامات الترقيم عند الصياغة
63	أولاً: علامات الترقيم
70	ثانياً: مراعاة رموز الاختصارات
72	الفرع الثاني: قواعد الإملاء الأساسية
72	أولاً: كتابة الهمزة في أول الكلمة
74	الفرع الثالث: نظام استعمال الأرقام
75	المبحث الثاني: توثيق المصادر في الهامش
76	المطلب الأول: أهمية التهميش

76	الفرع الأول: الأهمية
77	الفرع الثاني: طرق التهميش
79	الفرع الثالث: طرق توثيق المصادر في الهوامش
79	أولاً: الإشارة إلى الآيات القرآنية
79	ثانياً: الإشارة إلى الأحاديث النبوية الشريفة
81	ثالثاً: الإشارة إلى كتاب
83	رابعاً: الإشارة إلى مقال مأخوذ من دورية
84	خامساً: الإشارة إلى فقرة مأخوذة من كتاب وسطي
85	سادساً: الإشارة إلى الاقتباس من الرسائل الجامعية
85	سابعاً: الإشارة إلى النصوص القانونية أو التنظيمية
86	ثامناً: الإشارة إلى الأحكام والقرارات القضائية
86	تاسعاً: المقابلات الشخصية
87	عاشراً: الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية
87	حادي عشر: الانترنت
89	المطلب الثاني: شكل المذكرة
89	الفرع الأول: الصفحات التمهيدية
89	أولاً: صفحة العنوان
90	ثانياً: صفحة الإهداء
91	ثالثاً: صفحة الشكر
91	رابعاً: الملخص
91	الفرع الثاني: المقدمة
92	أولاً: الإشكالية

92	ثانيا: أسباب اختيار الموضوع
92	ثالثا: أهداف الموضوع
92	رابعا: أهمية الموضوع
93	خامسا: المنهج المتبع
93	سادسا: الدراسات السابقة
93	سابعا: صعوبات البحث
94	ثامنا: عرض الخطة
94	الفرع الثالث: صلب الموضوع
95	الفرع الرابع: الملاحق
95	الفرع الخامس: قائمة المصادر والمراجع
96	الفرع السادس: قائمة محتويات البحث
97	الفصل الرابع: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية والنصوص القانونية
98	المبحث الأول: منهجية التعليق على الحكم والقرار القضائي
99	المطلب الأول: المرحلة التحضيرية
106	المطلب الثاني: المرحلة التحريرية
109	المبحث الثاني: منهجية التعليق على النصوص القانونية
111	المطلب الأول: المرحلة التحضيرية
115	المطلب الثاني: المرحلة التحريرية
119	قائمة المراجع
123	الفهرسة